

UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

الرقم : NO. ....

مكتبة عمادة الملك سعود "قسم المخطوطات"  
الرقم : ٥٥٥١ / ١٦٢٩  
العنوان : (شرح) المبراهيم للنويسي  
المؤلف : المصطفى بن قاسم  
تاريخ النسخ : ١٢٤٢ هـ  
اسم الناسخ : صبيب بن السيد محمد بن الشيخ الحسين  
عدد الأوراق : ٤٢  
ملاحظات :  
-----  
-----  
-----

٥٥٠١



Y 3 E

مشی • م

(شرح أم البراهين للمسئوس) تأليف المصطفى بن موسى  
ابن قاسم - كان حيا سنة ١١٠٠ هـ . بخط حبيب  
ابن السيد محمد بن الشيخ طه الحسيلي سنة  
١٢٤ هـ .

66-1

QEV

۹۶۵

۱۰۵۴۲

نسخة حسنة، مناقصة الأول، غلبها نسخ معتاد  
مجم المؤلفين ١٣: ٤٥ وفيه أن المؤلف من  
القرن الحادي عشر الهجري.

ج - تاريخ أصول الدين أ - المؤلف ب - الناصح

0/17295  
5410/2/14



امر لا يليق بمولا ناجد وعزا ولا الا اول السلبية والثاني اما ان يتحقق  
 باعتبار نفسه او باعتبار غيره الاول المعاني والثاني اما ان يكون الغير الذي  
 تحقق به ذاتا موصوفة او معنى يقوم به صوف الاول النفسية والثاني  
 المعنوية وزاد بعضهم قسمين اخرين الفعليه وهي عبارة عن صدور  
 الآثار عن قدرته وارادته جل وعلا وان شئت قلت هي عبارة عن التلق  
 التجيزي للقدرة والارادة بالممكنات كالخلق والرزق بفتح الراء والاحسا  
 والاحياء والاماته ومنهم من يمثلها بالاسماء الدالة عليها كالحالق والرازق  
 والمحي والمميت والجامعة وهي عبارة عن كل صفة تدل على معنى يندرج  
 فيه سائر اقسام الصفات كغزة الله وجلاله وعظمته وكبريائه وسميت  
 بذلك لانك ان قلت تعظم الله يكن ادخل فيه كل حال يجب له تعالى وان  
 قلت تعظم عن كذا ادخل فيه كل مستحيل منفي عنه تعالى ثم اصبح في الغير  
 هكذا التبيه الثاني اعلم ان عد النفسيه والمعنوية من الصفات مبنى  
 على القول بالحال وهي صفة ثابتة ليست بموجودة ولا معدومة تقوم  
 بموجود كما مر والمحققون على نفيها مطلقا واما ان ينسب على القول بنفي الحال  
 فلا محالة لا نفسية ولا معنوية بل الوجود عين الذات والمعنوية عبارة  
 عن قيام المعاني بالذات فالقادرية عبارة عن قيام القدرة بالذات لا  
 انها صفة زائدة على القدرة تقوم بالذات وكذا غيرها كالعلمية والحي  
 ما يستحيل معبرا عن التبعية ايضا اشار الى عدم حصره فيما ذكر  
 بقوله ومن يستحيل اي مجتمع عقلا في حقه تعالى عشرون صفة معنى





ان وصفه تعالى بهذه العشر من محال عقلا لا يتصور في العقل وجوده  
واطلاق الصفة على المستحيل مجاز لانه عدم والصفة عبارة عن  
المعي القائم بالموصوف والواو في قوله ومما يستحيل للاستيناف وهي  
اضداد العشريين الاولى اي منافياتها فالمراد بالضد هنا الضد  
النفوي وهو كل مناف سوا كان وجوديا او عدميا فكانه بقول يستحيل  
في حقه تعالى كل ما ينافي صفة من الصفات الاولى لانها لا تقر وجودها  
له تعالى جل وعلا عقلا وشرعا وقد عرفت ان حقيقة الواجب مالا  
يتصور عدمه لزمان لا يقبل جل وعزالاتصاف بما ينافي في شئانها  
واعلم ان انواع المناقاة على ما تقر في المنطق اربعة تنافي  
التقيضين وتنافي العدم والملكية وتنافي الضدين وتنافي المتضادين  
فكل نوع من هذه الاربعة انواع لا يمكن الاجتماع فيه بين الطرفين  
اما التقيضان فهما ثبوت امر ونفيه كثبوت الحركة ونفيها واما العدم  
والملكة فهما ثبوت امر ونفيه عما من شأنه ان يتصف به كالبصر والحي  
مثلا فالبصر وجودي وهو الملكة والحي نفيه عما من شأنه ان يتصف  
به وهو كل حي ولهذا لا يقال في الحاريط اعني لانه ليس من شأنه ان  
يتصف بالبصر عادة وتجوز في العقل اتصافه به واما الضدان  
فهما المعنيان الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف ولا تتوقف عقلية  
احدهما على عقلية الاخر كالبياض واسود مثلا ومراد بغاية  
الخلاف التنافي بينهما بحيث لا يصح اجتماعهما واحترز بذلك من

الخلافين

الخلافين كالبياض مع الحركة مثلا اذ ليس بينهما غاية الخلاف التي هي  
التنافي لصحة اجتماعهما لانه يمكن ان يكون المحل الواحد متحركا ابيض  
وقوله لا يتوقف عقلية احدهما على الآخر يخرج للمتضادين واما  
المتضادان فهما الامران الثبوتيان اللذان بينهما غاية الخلاف وتتوقف  
عقلية احدهما على عقلية الاخر كالبوة والبنوة مثلا والابوة عبارة عن  
حيوان انفصل عن حيوان اخر من جنسه اللقائي التحقيق ان الاضافات  
اعتبار ان ذهنية لا وجود لها في الخارج عن الذهن كالبوة والبنوة  
والعقلية والجزئية المقري واحتج على ذلك بانها لو كانت موجودة لكانت  
في محل لا متاع قيامها بنفسها وكونها في محل اضافة بينها وبين ذلك المحل  
والكلام في تلك الاضافة كما في الاولى ويتسلسل لانها مقولة على المتقدم  
والمتأخر واما من ذهب الى ان الاضافات وجودية فهو باطل واعلم  
ان التنافي لا يكون بين الذات واعما يكون بين المعاني وتصويره بديهي  
انتهى واما اهل الاصول فيجعلون اقسام المناقات فقط وهما تنافي التقيضين  
وتنافي الضدين ويجعلون العدم والملكية داخلين في التقيضين والمتضادين  
داخلين في الضدين ولهذا يقولون المعلومات من حيث هي اي التي لا تقوم  
بنفسها لان التقابيل والتامع من اوصاف المعاني لا اجرام كما مر قريبا منحصرة  
في اربعة النثلين والضدين والخلافين والتقيضين وبيان ذلك ان المعلومات  
اذا امكن اجتماعهما وارتفاعهما فهما الخلاف فان كالظلام والفقود وان لم يمكن اجتماعهما  
اجتماعهما ولا ارتفاعهما فهما التقيضان كوجود زيد وعدمه فان امكن ارتقا



ولم يمكن اجتماعها فاما ان يختلفا في الماهية ام لا فان اختلفا فيها فاما  
الضدان كالحركة والسكون فانها لا يجتمعان وقد برر تفقاف بعدم محلهما  
الذي هو الجرم وان لم يختلفا في الحقيقة فهما المتلذذ كاليسخري واليباض  
قوله وهي العدم وهو عبارة عن لا شيء والحدوث وهو الوجود بعد العدم  
وطر والعدم وهو العدم بعد الوجود واعلم ان الشيخ رحمه الله رتب  
هذه العشرتين للسميعة على حسب ترتيب الفسرين الواجبة فيذكر ما  
ينافي الصفة الاولى ثم ما ينافي الثانية وهكذا على ذلك الترتيب الخ فالعدم  
نقيض الصفة الاولى وهي الوجود والحدوث نقيض الثانية وهي العدم  
وطر والعدم وبسي الفنا نقيض الثالثة وهي البقاء واستحالة الوجود  
عليه سبحانه تستلزم استحالة الصفتين الاخبرتين عليه تعالى وهما  
الحدوث وطر والعدم ان العدم اذا كان مستحيلا في حقه جل وعلى  
لا يتصور لا سابقا ولا لاحقا وبهذا تفرق ان وجوب الوجود له سبحانه  
يستلزم وجوب القدم والبقا له تعالى فقطط القدم والبقا ههنا  
على الوجود من عطف الخاص على العام او اللازم على الملتزم كما سبق  
كعطف الحدوث وطر والعدم على العدم ههنا فافهم والمماثلة للحوادث  
حقيقة المتلذذ هما الامران المتساويان في جميع صفات النفس وهي التي  
لا تتقدر حقيقة الذات بدورها وان شئت قلت هما اللذان يجوز علي  
علي احدهما ويجوز على الآخر وتجب لاحديهما ما وجب للآخر ويستعمل  
على احديهما ما يستعمل على الآخر ونقول هما اللذان يسبدا احدهما سد

الآخر

الآخر فهذه ثلاث عبارات في تعريف المتلذذ وعطف المماثلة للحوادث على  
الحدوث وطر والعدم من حيث ان كل من ثبت حدوثه وطروعه  
فهو مماثل للحوادث واللازم ههنا مساو للملزوم اذ يلزم من ثبوت المماثلة  
للحوادث وجود سبق العدم الذي هو معنى الحدوث وجواز حقوق العدم  
الذي هو الفنى والمماثلة شاملة على عشرة وجوه اوجه ههنا ثبتت منها  
واحد ثبتت المماثلة وتنسفي المخالفة والمخالفة لا تثبت الا بنفي الجميع اشار  
الى نفي الوجه الاول من المماثلة فقال بان يكون جرما اي ثبتت المماثلة  
بسبب ان لو كان تقالي جرما وفسر الجرم بقوله اي تلذذ ذاته الفلية بمعنى  
تلا قدر من الفراغ وهو الخلا والفضا الذي تنفتح فيه صور الاجرام  
واعلم ان العالم كله منحصر في الاجرام والاعراض وهي المعاني التي تقوم  
بالاجرام ولا شك ان من صفات نفس الجرم الخيزاي اخذه قدر من  
الفراغ حيث يجوز ان يسكن في ذلك القدر او يتحرك عنه نفيسة اما  
عبر بالجرم دون الجسم والجو هو لانه اهم منهما اذ هو عبارة عما اعترق  
من الفراغ مركبا كان اولا والجوهر عبارة عما لم يركب وهو الذي يبلغ  
في الدقة الى حد لا تقبل معه الفسفة عقلا والجسم عبارة عما تركب من جوهين  
فاكثر وبين الجوهر والجسم عموم وخصوص من وجه متحققان في الجسم  
وينفرد الجوهر بغير المركب وينفرد الجسم بالمركب او يكون عروضا بالتركيب  
اي يقوم بالجرم اي يختص به بحيث يكون نفعنا والجرم منفوقا به  
وقدرنا اي ليعادل احز الكلام اوله او يكون في جهة الجرم بان يكون



عن يمين الجرم او شماله او فوقه او تحته او امامه او خلفه اوله <sup>جهة</sup> وجه  
بان يكون له يمين او شمال او فوق او تحت او خلف او امام لا يمين من عوارض  
عضو اليمين وشمال او فوق او تحت من عوارض عضو الشمال وفوق من  
عوارض عضو الراس وتحت من عوارض عضو السطح وفوق من عوارض  
عضو الراس وتحت من عوارض عضو الرجل وخلف من عوارض عضو الظهر  
وامام من عوارض عضو البطن شبه قبل الجهة خاصة بالجرم الانساني  
دون غيره حيوانا كان ذلك الفير او خلافة واغناضاف اليه الجهة توا  
الاسنان فقطفه علي ما قبله من عطف الخاص علي القام فنقول كل من  
له جهة من الاجرام فهو في جهة وليس كل من هو في جهة منها له جهة الا  
ان غير الجرم الانساني قابل للجهة انتهى واظهر الضمير في قوله اوله  
نصف جهة مخافة ان يتوهم ان الضمير من له يعود علي الجرم والله  
اعلم او تنقيد مكان من الامكنة العلوية كالعرش والكرسي والسموات  
والسفلية كالارض والمكان محل واستقر فيه الشيء والحيز ماملأه الشيء  
وكلاهما مستحيل علي الله تعالى قال الامام القرني في الرسالة القدسية  
واما رفع الايدي عند السوال الي جهة السماوي لا لها قبله الدعاء  
وفيه اشارة الي هو وصف الدعوا من الجلال والكبريات بها بقصد  
جهة العلوي علي صفة المجد والعلو فانه بقالي فهو موجود كل بالقهر  
والاستيلاء انتهى او تنقيد برمان بان تدور الافلاك ويكر عليه الجرم  
الليل والنهار لان وجوده تعالى مطلق ازلي والزمان حادث اذ

هو عبارة عن حركة القلبي وما يرجع اليها من الساعات واجزائها او  
عن اقتران حادثي كحادثي كمقارنة السفر لطلوع الشمس مثلا وقد كان  
الله ولا شيء معه وهو الان علي ما عليه كان سبحانه الفتي عن الزمان  
والمكان او تنصف ذاقه العلوية بالحوادث كان يتصف بقدره حادثه  
او ارادة حادثه ونحوهما من صفات خلقه من الوان والوان واكل وشرب  
وشرب ونوم وغيرها تقالي الله عن ذلك علوا كبيرا او يتصف بالصغر  
بمعني قلة الاجزاء بالنسبة الي ما فوفه او يتصف بالكبر بمعني كثرة الاجزاء  
الي ما دونه واما السنيان فمنه التقييد بالزمان فوخذ استحقاقا وقال  
بعض المشايخ الصفر عبارة عن قصر مدة الحياة او قلة الجواهر والكبر  
عبارة عن طول مدة الحياة او كثرة الجواهر انتهى واما الكبير الوارد  
في اسمائه تعالى ففناه عظمة الملك والتقدم مهمة الكبر علي اعداء الله  
والفساق والطلعة واهل التجبر من اهل الدنيا وارباب المناصب مطلوب  
شرعا حسن عقلا وعلي الصالحين وائمة الدين حوام معدود من الكبار  
وهو من اعظم الذنوب القلبية حتي قال بعض العلماء كل ذنب من ذنوب  
القلب رعا يكون معه الفتح الا الكبر انتهى او يتصف بالاغراض بمعني  
جمع غرض وهو العنة الباعثة علي الفعل اي يستحيل عليه جل وعلو  
ان يكون له غرض في ايجاد الافعال جمع فعل كالاجاد والاعدام والاحياء  
والاماته والاعزاز والاذلال والاعطاء والمنع والثواب والعقاب وما  
اشبه ذلك من انواع الافعال او الحكم بالاحكام الشرعية من فعل



ولجب او مندوب وتزل محرم او مكروه لمراعاة مصلحة تقود اليه تعالى  
او الي خلقه تنبيه قيل انما ذكر انواع المماثلة العشرة وان كان بعضها  
داخل في البعض فمريض الجميع من يقول بشي منها انتهى وكذا يستحيل  
عليه تعالى ان لا يكون قايما بنفسه الاستحالة مصروفة لتفي القيام  
بالنفس لا الي القيام بالنفس اي يستحيل عليه تعالى تفي قيامه بنفسه  
بان يكون صفة يقوم بمحل اي ذات او يكون حاد يحتاج الى مخصص  
اي فاعل اي ينبغي عنه القيام بالنفس بسبب احتياجه الى المحل والمخصص  
وقد نلاحظ ما يلي اذ اول الكلام اخره وانما عطف هنا بكذا الطول  
في وجوه المماثلة ولتعدد وجوهها فلو قال وان لا يكون قايما بنفسه  
لتوهم ان عدم القيام بالنفس من وجوه المماثلة وهو باطل اذ عدم  
القيام بالنفس اعلم من المماثلة بدليل صدقه على الصفات القديمة  
وعلى الجرم والعرض وكذا يستحيل عليه تعالى ان لا يكون واحدا بان  
يكون مركبا في ذاته اي بان تكون ذاته ذات جزئي فاكتر او يكون  
له مماثل في ذاته او يكون له مماثل في صفاته او يكون معه في  
الوجود موثر في فعل من الافعال اي تنفي عنه الوحدة بسبب  
تركيبه في ذاته او صفاته او بسبب ثبوت التأثير بشي من الكائنا  
معه في فعل من الافعال قد عرفت ان اوجه الوحدة ثلاثة  
وحدانية الذات وحدانية الصفات وحدانية الافعال وكلها  
واجبة لله تعالى وحده في وحدانية الذات تنفي للتركيب في ذاته

سبحانه ووجود ذات اخري تماثل الذات العلية وبالجملة فوحدانية  
الذات تنفي التعدد في حقيقتها متصلا كان او منفصلا ووحدانية  
الصفات تنفي التعدد في حقيقة كل واحدة منها متصلا ايضا كان  
او منفصلا فعلم مولانا جل وعز ليس له ثانيا مماثلة لا متصلا اي  
قايما بالذات العلية ولا منفصلا اي قايما بذات اخري بل هو تعالى  
يعلم المعلومات التي لا نهاية لها بعلم واحد لا عدده ولا ثاني لما صلا  
وقس على هذا سائر صفاته تعالى ووحدانية الافعال تنفي ان تكون  
ثم اختراع لكل ما سواه جل وعلا في فعل ما من الافعال بل جميع الكائنا  
حادثه قد علمها العجز الضروري الدائم عن ايجاد اثر ما ومولانا جل وعز هو  
المتفرد باختراعها وحده بلا واسطة وما ينسب منها الي غيره تعالى على وجه  
يظهر منه التأثير فهو مؤول وكذا يستحيل ايضا عليه تعالى العجز وهي صفة وجودية  
لا يتأتى معها ايجاد الممكن ولا اعدامه وان شئت قلت العجز تقدر محاولة ما  
يمكن ايجاده وقال علي مكن ما اعلا ما بانه اغايتعلق بما يتعلق به القدرة  
وهو الممكنان فلا يوصف بالعجز لاجله عدم قدرته بالواجبات والسميات  
لانها ليسا متعلقين له وهو يتعدي بهب وعداه الشيخ بعلي اما لكونه  
من باب حمل الصفة على الصفة فعدي العجز عما يتعدي به صفة  
الذي هو القدرة وهي تنفدي بعلي او علي عني عن كلامه وما  
نكرة وصفت بها النكرة الاولى والنكرة اذا وصفت بنكرة زاتها  
تنكير اي علي مكن دقيق لا يقبل الصفة كالجوهر والعرض وكذا



يستحيل ايضا عليه تعالى إيجاد شيء من العالم مع كراهته لوجوده  
او عدم ارادته له تعالى واذا فسركراهة بعدم الارادة ليجتزأ عن  
الكراهة الشرعية التي هي من اقسام الحكم الشرعي وهي طلب الكف عن  
الفعل طلبا جازما او غير جازم فتلك يصح ان تجتمع مع الوجود فيوجد  
الله تعالى الفعل مع كونه كرهه اي نهي عنه كما اضل سبحانه كثيرا من  
الخلق مع نهيهم عن ذلك الصلوات ما الكراهة بمعنى عدم ارادة  
الله تعالى للفعل فيستحيل اجتماعها مع الوجود اذ يستحيل ان يقع في ملكه  
جل وعلا ما لا يريد وقوعه او مع الذهول وهو الفعلة عن الشيء بعد  
سبقية الشعور به او مع الفعلة وهي الغيبة عن الشيء سبقا للشعور به  
ام لا فطمها عليه عطو عام على خاص فيهما عموم وخصوص مطلقا ليجتمعا  
في غيبة ما سبق علم وتفرد الفعلة بغيبة ما لم يسبقه علم وهما معطوفان  
قوله مع كراهته لوجوده اي ومما يستحيل عليه تعالى إيجاد شيء من  
العالم مع الذهول او الفعلة والهموم والخصوص مطلقا عبارة عن  
معقولين تواردي في محل واحد وانفرد احدهما بمحل دون الآخر قال اللان  
فان قلت الذهول والفعلة من اضداد العلم كالجمل والظن والاعتقاد  
لا من اضداد الارادة كما ذكر قلت هما ايضا بنائيات الارادة ضرورة  
بنائيات العلم اللازم للارادة وكل ما ينافي اللازم ينافي للضرورة  
ومراد بالصد كما قلنا كل مناف فيشمل ما كان بواسطة هكذا فان  
قلت مقتضي هذا ان يجعل الجمل وما في معناه من اضداد الال

ايضا

ايضا قلت لما كان الجمل وما في معناه يقابل العلم لفة وشرعا  
حتى انه لا يذكر في مقابلة غيره من الذهول او الفعلة خصوصا بمقابله  
انتهى او بالتقليل بان يكون بحيث لا يصح منه الا الفعل من غير توقف  
على حصول شرط ولا انتقام مانع او بالطبع بان يكون بحيث لا يصح منه الا  
الفعل ايضا لكن يتوقف فعله على حصول شرط وانتقام مانع وهذا  
ايضا يتعلقان بقوله وابتجاد شيء اي ومما يستحيل عليه تعالى إيجاد  
شي من العالم بالتقليل او بالطبع تمتة اقسام الفاعلين بحسب التقدير  
العقلي ثلاثة فاعل بالاختيار وهو الذي يصح منه الفعل والترك ولا يتوقف  
فعله على حصول شرط ولا انتقام مانع وفاعل بالتقليل وهو الذي يصح منه  
الفعل والترك ولا يتوقف فعله على وجود شرط ولا انتقام مانع وفاعل بالتقليل  
وهو الذي يصح منه الفعل دون الترك ولا يتوقف فعله على وجود شرط  
ولا انتقام مانع وفاعل بالطبع وهو الذي يتأتى منه الفعل دون الترك  
ويتوقف فعله على ذلك الوجه الحصري بها ان تقول كل موثر اما ان يصح  
منه الترك لا ثرة كالكاتب للكتابة والمحرك غير المرتقش لحركة عند القدر  
لا عند السبي القابل بعدم تاثير القدرة الحادثة في افعال المقارنة  
لها ولا الاول الفاعل المختار والثاني اما ان يتوقف اقتضاه  
على حصول شرط وانتقام مانع كما يقوله الطبيب في احراق النار ونفع الدواء  
مثلا فانه قد يمنع منه مانع او لا كما يقول الفيلسوف في مثالي حركة اليد مع  
مع حركة المفتاح فانه مستحيل ان يمنع من حركة المفتاح والحام الكاشين



في اليد عند حركته مانع والاول الطبيعة والتاني العلة وهذه الاقسام  
الثلاثة كلها موجودة عند الفلاسفة والطبايعين اهلك الله جميعهم  
ولم يوجد منها عند المومنين الا واحد وهو الموجد بالاختيار ثم هو  
خاص بواحد وهو مولانا جل وعز لا موجد سواه تبارك وتعالى كما قال  
جل من قابل وبلي خلق ما يشاء واختار واعلم ان هذه الاقسام الثلاثة  
انما هي في الحادث لا في القديم الشيخ اي اثبتوا هذه الثلاثة في هذا العالم  
فجعل بعضه يؤثر في بعض بعته او طبعه او بالاختيار وخارج العالم  
ما اثبتوا الا العلة والطبيعة فقط البعض يقول بالعلة والبعض بالطبيعة  
واما اهل السنة فليس عندهم الا الفاعل بالاختيار مطلقا في الحادث  
الكسب وفي القديم الاختراع والتاثير انتهى وكذا يستحيل ايضا  
عليه تعالى الجهل ببسطة اذ هو عدم العلم او مركبا وهو الجهل بالشي  
ثم جهل الجهل به وما في معناه من الطن والشك والوهم والسيان والنوم  
والغشية والاعما والسكر والجنون وكون العلم نظريا وخودا لا واعيا  
كانت هذه الاشياء في معنى الجهل لنا فانها العلم بحسب منا فان الجهل  
له وقوله بمعلوم ما اي وان قل كان من المعلومات الواجبة او السخيلة  
المجبرة يتعلق بالجهل وفيه الفصل بين المصدر ومفعوله بالمعنى  
ويحتمل ان يتعلق بالصغير المضاف اليها العايد على الجهل ناعلي من هه  
الكوفيين وابن حنبل والرماني والفارسي قالوا لما مون واعلم ان الجهل المركب

هو

هو ما ابتلي به كثير من الناس فتجدهم يقتقدون الشيء على خلاف ما هو  
عليه وذلك جهل ثم يجهلون انهم جاهلون وذلك جهل اخر وهذا سي جهلا مركبا  
قال بعضهم اذ كنت لا تدري ولم تدرك الذي يسايل من يدري فكيف اذ تدري  
ومن اعجب الاشياء ان لا تدري وان لا تدري بان لا تدري تبسبه قيل  
حكي السبكي عن القوم في تفسير الجهل البسيط قولين نقيل انتفا العلم بالمقصود  
وقيل تصور المعلوم على خلاف هيئته وعلى هذا الثاني درج الشيخ هنا  
في هذا السوح فافهم والموت وهي صفة تنفع من تفهيم الانصاف بالادل  
من قاتن به والموت امر وجودي عرض معني من المعاني وليس بجوهر نقل  
الحياة تقابل الضدين وكذا الحياة والصمم والفهم والمراد بها هنا عدم السمع  
والبصر اصلا بوجود ما ينافيها او غيبة موجودة ما عن صفتي السمع والبصر  
لما سبق من وجوب تعلقها بكل موجود وزدنا التقييد بذلك الظرف اخترازا  
من الصمم والعمى في حق الحادث فانها عبارة عن عدم السمع والبصر بالطبيعة  
لا غير والكلم والمراد به عدم الكلام اصلا بوجود دافعة تنفع منه وفي معناه  
السكوت وفي معناه كونه بالحرف والصوت اذ الكلام الذي يكون بالحروف والا  
صوت ولو بلغ غاية الفصاحة والبلاغة وكان كاملا بالنسبة الى الحوادث  
الناقصة فهو بالنسبة الى مقام الاولوية لا على تقيضه عظمه ولانه  
هي عدم مطاوعة الالها ما بحسب الفطرة كما في الخرس او بحسب ضعفها  
وعدم بلوغها حد القوة كما في الطبايع الطفولية واضداد الصفات المعنوية  
واضحة من هذه الاضداد المذكورة للمعاني معناه ان اضداد الصفات  
المعنوية وهي كونه عاجزا كارهيا جهلا ميتا اصم اعمي اعمى ظاهر من اضداد



صفات المعاني لانك اذا عرفت ان ضد القدرة العجز على ممكن ما الزمان  
يكون ضد الصفة المنعوية اللازمة للقدرة وهي كونه تعالى قادرا  
على جميع الممكنات كونه عاجزا على ممكن ما وهكذا كل صفة منسوبة  
فان ضدها لا يزم صفة المعاني الزمنية لها تسمية قال ابن التماسي رضي  
الله تعالى عنه قد قام من البراهين على وجود واجب الوجود لذاته ليس  
بجوهر ولا عرض منزعه عن الامين والشيء والوضع والكيف والكم وان كل  
ما يخطر بالبال او يتوهم بالخيال فهو خلافه سبحانه وتعالى وان حياة  
بغير مزاج وقعدة بغير علاج وان علمه لا يوصف بضرورة ولا نظر  
وارادته لا عن فكرة فتدبره وان يري من غير صدقة ولا مقابلة ويسمع  
من غير صماخ ويتكلم بلا حرف ولا صوت وكما انه ليس بمكتنه شيئا فيجب  
صفاته كذلك ووجب اعتقاد ذلك والايان به وان نازع العقل الوجود  
لعدم نظيره انتهى وانشأ اليه يلجوز بقوله واما الجائر اي الممكن عقلا  
في حقه اي بالنسبة اليه تعالى لا بالجائر بالنسبة الي غيره يطلق على  
معان فليس هو وصفا يقوم بذاته بل راجع الي تعلق قدرته ببعض  
انفاله اذ يستحيل ان يتصف سبحانه بصفة جائرة لما عرفت من وجود  
الوجود لذاته تعالى وجميع صفاته ولو ان تصف جل وعز جابر لكان  
متصفا بالحوادث اذ الجائر لا يكون الاحاد ثاوي يقال سبحانه عن ذلك  
وذلك فعل كل ممكن من الممكنات العلوية والسفلية اي لاجادة او  
فعل ذلك الممكن فيدخل في ذلك الثواب والعقاب وبعث الانبياء وروية  
الباري تعالى والخير والشر والنفع والضر والصالح وهو ما ضده فساد

والاصح

والاصح وهو ما ضد صلاح الا انه اصح منه فلا يجب عليه تعالى  
شي من ذلك ولا يستحيل عقلا خلافا لمن ضل وانتدع اذ لو وجب عليه  
جل وعلا فعل الصالح والاصح للخلق كما تقول المعترضة لما وقعت محنة  
دينا ولا اخري ولما وقع تكليف بامر ولا نهى وذلك باطل بالمشاهدة وما  
يقدر من المصالح مع تلك المحن والتكاليف فالتكليف تعالى قادر على اتصال  
تلك المصالح بدون مشقة ولا محنة او تكليف وايضا فليست تلك المصالح  
عامة في جميع المستحقين والكافرين للقطع بان المحنة والتكليف في حق  
ختم عليه بالكفر والعباد بالله ثمة عظيمة وتقرض للهدى الا يدي نال  
الله تعالى العافية في ديننا ودينا وحسن الخاتمة بلا محنة ولا مشقة  
امين وهذا القسم هو المسمى بصفات الافعال التي هي اثر القدرة والارادة ووصف  
تعالى به ليس بواجب ولا مستحيل بل يجوز العقل ان يوصفه تعالى وان لا  
ولم يقل الشيخ ومما يجوز كما قال في القسمين الذين قبله لانه تعالى لا يجوز في  
حقه الا ما ذكر فقط بخلاف ما يجب له وما يستحيل عليه تعالى جل وعلي  
فصفات لا تنحصر والمذكور فيما تقدم بعض منها وكل في قوله كل ممكن  
من باب الكلية الذي هو الحكم على افراد الامن باب الكل الذي هو الحكم  
على المجموع لانه يلزم عليه المحال وهو اجتماع الاضداد والتناقض  
والامثال وغير ذلك في زمن واحد خاتمة قال الابي ناقلا عن عياض  
رضي الله عنهما عقيدة الايمان الموقوف عليها دخول الجنة هي الاعتراف  
بالذات وما يجب لها وما يستحيل عليها ويلجوز في فعلها من بعثة الرسل



والشزام التكليف والاعتراف بوقوع الجزاء عليه في الدار الآخرة انتهى  
ولما ذكر العقائد مجردة عن الأدلة وكان مذهبه أن التقليد غير  
كاف في العقائد الدينية أي المنسوبة إلى دين محمد صلى الله عليه  
وسلم قال مجيبا بعد سؤال مقول فيه هذه العقائد فما برأها  
أما برهان وجوده تعالى فحدث العالم أما كلمة افتتاح وفصل  
وهي من فصيح الكلام وضعت للفصل بفصلها بين الكلامين من  
أراد أن يتكلم بكلام غير الذي هو فيه ويرتفع ما بعد ما على الابتداء  
الأن في موضعين وهما قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وأما السائل  
فلا تهر وذلك مقدم والبرهان أحدا قسم الحجة العقلية فقيل  
مشتق من البره الذي هو القطع تقول العرب برهنت العود أي قطعت  
ولاشك أن البرهان يقطع حجة الخصم ويفهمه وقيل مشتق من البركة الذي  
هو البياض تقول العرب امرأة برها أي بيضا ولا شك أن البرهان  
بيضا القلب ويصفيه من الجهل وقيل مشتق من البرهنة التي هي  
البينة ولا شك أن البرهان يبين الحق على ما هو عليه ويظهره والبرهان  
هو الدليل المركب من مقدمات قطعية ضرورية في نفسها أو مستنتجة في  
الاستدلال عليها إلى علوم إلى علوم ضرورية فمثال المقدمات الضرورية  
ابتداء كقولك الواحد نصف الاثنين صفري وكل ما كان نصف الاثنين  
فهو ربع الأربعة كبري ينتج لنا الواحد ربع الأربعة ومثال المقدمات  
المرتبة كقولك العالم حادث صفري وكل حادث لا بد له من محدث

كبري

كبري ينتج لنا العالم لا بد له من محدث واختلف العلماء في البرهان  
والدليل فقيل مترادفان وقيل متباينان والتراخي عبارة عن تعدد  
اللفظ والتحاد المعنى كالأسد والسبع مثلا والتباين عبارة عن تعدد  
اللفظ وما دل عليه كالإنسان والحصير أما على القول بتراخيها فلا  
اشكال وأما على القول بتباينها فيكون البرهان أخص والدليل أعم  
والأعم هو الذي يوجد مع الأخص وبدونه كالشيء مثلا فالأخص هو الذي  
لا يوجد بدون الأعم كالرسول فإن الأول يوجد مع الثاني وبدونه  
والثاني لا يوجد بدون الأول ويشترط في البرهان ثلاثة شروط الأول  
أن يكون مركبا أما عن ملزوم ولازم وأما القطع ويسمى استثنائي  
للاستثناء من عين اللازم وأما من صفري وكبري وأما اليقينية ويسمى  
اقتراحي للاقتراح بين موضوع الصفري ومحول الكبري ولعلم أن الملزوم  
مقدم واللازم موخر أبدا والملزوم ما دخل عليه حرف لو واللازم ما  
دخل عليه حرف اللام فإذا ثبت الملزوم ثبت لازمه وإذا انتفى اللازم  
انتفى ملزومه والصفري مقدمة أبدا ولها موضوع ومحول فصرها  
يسمى موضوعها وعرضها يسمى محولا والكبري كذلك أي لها موضوع  
ومحول أولها موضوع وآخرها محمول وسميت الصفري صفري وفي  
الثانية جملة كبري الشرط الثاني أن يكون قطعا لا ظاهريا الثالث أن  
يكون عقليا لا نقليا بخلاف الدليل إذ يكون مركبا وسيطا وقطعا  
وظاهريا وعقليا ونقليا والعالم بفتح اللام اسم لما سوى الباري جل



وعلي وهو الفاعل في البراري رعية وستمائة في البر نقله في الاتقان  
عن بن جمة رضي الله عنه سمي بذلك لان فيه علامة مميزة عن  
موجده فيكون مأخوذا من العلامة اولا من نظر فيه يحصل  
له العلم عالمولي العظم من علي الصفات فيكون مأخوذا من العلم  
وهو المبر عنه بالحادث والممكن والمخلوق والمصنوع والموجود  
والجائز الي غير ذلك وذلك لانه اي العالم او الامر والشان لو لم يكن  
اي يوجد له العالم محدث بكم الدال اي فاعل بل محدث لنفسه  
من غير محدث قيل بل هنا بمعنى الواو لزوم من ذلك ان يكون احد  
الامر بين المتساويين وهو الوجود مساويا لصلبته وهو العدم  
راجعا عليه بلا سبب وهو كذا احد الامر بين المتساويين مساويا  
لصلبته راجعا عليه بلا سبب محال اي متنع لما فيه من اجتماع الضدين  
وهما المساواة والرجحان بلا مرجح لان كل وجود فرد من افراد العالم  
ساو لعدده وزمن وجوده مساو لغيره من الازمنة ومقداره والخصوص  
ساو لساير المقادير ومكانه الذي اختص به مساو لساير الامكنة  
وجهته المخصوصة مساوية لساير الجهات وصفته المخصوصة مساوية  
لساير الصفات وهذه انواع ستة وهي العبر عنها بالمقابلات الستة  
كل نوع منها فيه امران متساويان فلو حدث احدهما لنفسه لالاب  
لترجح علي مقابله مع انه مساو له اذ قبول كل جرم لهما على حد البراءة  
ونظير ذلك ميزان اعتدلت كفتاه ورجحت احدها لا لسبب تيسر

ما ذكر من اللازم علي تقدير كون العالم حدوثا لنفسه لا لسبب اجتماع  
المساواة والرجحان مبني علي ان الوجود والعدم بالنظر الي ذان الممكن  
بيان وهو احد القولين وقيل ان العدم اولي به لعدم احتياجه  
الي سبب واللازم لو ترجح الوجود لا لسبب علي هذا الترجيح المرجوح  
وهو اولي بالا ستمائة والله اعلم وتركيب كلام الشيخ من ملزوم ولازم ان  
تقول لان العالم لو لم يكن له محدث وحدث لنفسه ملزوم لزوم ان يكون  
احد الامر بين المتساويين مساويا لصلبته راجعا عليه بلا سبب وهو  
محال لان تعريف الملازمة لان وجود كل فرد من افراد العالم مساو لعدده  
لكن ترجيح احد الامر بين المتساويين علي الاخر بلا مرجح محال بيان  
الاستثائية لانه جمع بين الضدين وهو كون الشيء الواحد راجعا  
مساويا لنفسه واذ ابطال ترجيح احد الامر بين المتساويين بلا مرجح  
بطل في المحدث وحدوث العالم لنفسه واذ ابطال في المحدث وحدوث  
العالم لنفسه تعين ان يكون للعالم محدث مباين لجسده وهو المطلوب  
ودليل حدوث العالم اي اجرامه اطلاق العالم علي بعضه وهو الجرم  
من باب اطلاق الكل علي البعض لانه استدلال حدوث العالم وحدوث الاعراض  
ولو كانت واحدة في العالم لحد الدليل والمدلول ذلك ومحال وان شئت  
قلت من باب تسمية البعض باسم الكل وهو شاذ في كلام العرب ملازمته  
للاعراض الحادثة من حركة وهي انتقال الجرم من حين الي حين وسلوكه وهو  
وهو شذوذه في الجرم وغيرهما لا اجتماع والافتراق ولازم الحادثة حادثة



مالا يفري عن الحوادث لا يسبقها وقال لا يسبقها يلزم ان يكون حادثا  
مفترقا وتقرر هذا الدليل من مقدمتين ان تقول اجرام العالم ملازمة  
لاعراض الحادثة صفري وكل ملازم للاعراض الحادثة حادث كبري  
ينبغي لنا اجرام العالم حادثة وذلك ان تركبه من ملزوم ولازم فتقول اذ  
لو كان جرم العالم قدما ملزوما للاعراض الحادثة لازم بيان الملازمة  
لاشتماله ان يلزم القديم ما هو حادث لكن نفي ملازمته للاعراض محال بيان  
الاستثابة مشاهدة الملازمة بينهما واذا بطل نفي ملازمته لها بطل قدمه  
واذا بطل قدمه تفويت حدوثه وهو المطلوب ودليل حدوث الاعراض مشا  
تغير حكمها من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم فان الحركة تارة تشهد  
في الجرم بظهورها وتارة تقدم بظهور حكم ضدها يعني ان الاجرام تظهر  
تارة متحركة وتارة ساكنة ومالم يتناهد فيه التغير منها فهو قابل له لان  
ما وجب لاحد الثنتين يجب للاخر وتقرر هذا الدليل من مقدمتين ان تقول  
الاعراض شهود تغيرها من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم صفري  
وكل ما كان كذلك فهو حادث كبري ينبغي لنا الاعراض حادثة وذلك ان تركبه  
من ملزوم ولازم فتقول اذ لو كانت الاعراض قد عجة ملزوم لا تغير ولازم  
بيان الملازمة لاستحالة التغير ملي القديم لكن نفي تغير الاعراض محال  
بيان الاستثابة مشاهدة تغيرها واذا بطل نفي تغير بطل قدمها واذا  
بطل قدمها تغير حدوثها وهو المطلوب بشيء بالمضائق الذي قدرناه  
بين تغيرها ويندفع اعتراضات احدها ما قاله بعضهم من ان التغير

من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم اذا كان امرا يدرك بالمشا  
كان ضروريا فيلزم ان لا يختلف فيه كيف وقد قيل بكون الاعراض <sup>ظاهرة</sup>  
وجوابه ان التغير المشاهد هو بالنسبة الى الاحكام لا بالنسبة الى  
المعاني التي تتنازع فيها والثاني ان التغير من عدم الى الوجود هو  
لحدوث فكيف يستدل بالشيء على نفسه وجوابه ان الاستدلال  
بتغير الاحكام لا بتغير الصفات واعلم ان تقرير البرهان على وجود  
الله تعالى من مقدمتين ان تقول العالم حادث صفري وكل حادث  
لا بد له من محدث كبري ينبغي لنا العالم له بدله من محدث والشيخ  
رحمه الله حذف المقدمتين معا استغنا بدليلهما فاشار الى دليل  
الصفري بقوله ودليل حدوث العالم والي دليل الكبري بقوله  
لانه لو لم يكن له محدث وقدمه علي دليل الصفري لقلة الكلام  
فيه قاله المأمون تممة اعلم ان دليل حدوث العالم ينبغي عندهم  
على اثبات اربعة مطالب الاول اثبات زائد تنصف به الاجرام  
الثاني اثبات حدوث ذلك الزائد الثالث اثبات كون الاجرام لا  
تتغير عن الزائد الرابع اثبات استحالة حوادث لا اول لها ثم للطلب  
الثاني منها وهو حدوث الزائد يتوقف ايضا على اربعة اصول  
الاول ابطال قيام ذلك الزائد بنفسه الثاني ابطال انتقاله  
الثالث ابطال كونه وظهور الرابع اثبات استحالة عدم التقدم  
فمجموع الاصول التي ينبغي عليها حدوث العالم سبعة الاول اثبات



زائد على الاجرام الثاني ابطال قيامه بنفسه الثالث ابطال انتقاله  
الرابع ابطال كونه وظهوره الخامس اثبات استحالة عدم القديم  
السادس اثبات كون الاجرام لا تنفك عن ذلك الزائد السابع اثبات  
 استحالة حوادث لا اول لها قال الاموي رحمه الله وجه الاستدلال  
 على هذه الاصول السبعة باختصار ان تقول اما الاول وهو اثبات  
 زائد على الاجرام تتصف به كل حركة والسكون فهو ضروري لا يحتاج  
 اليه دليل اذ ما من عاقل الا وهو يحصل في ذاتة معاني زائد عليها واما  
الثاني وهو ابطال قيام العرض بنفسه والثالث وهو ابطال انتقاله  
 فدليلهما انه لو قام العرض بنفسه او انتقل لزم قلب حقيقته فان  
 الحركة مثلا حقيقته انتقال الجوهر من حين الى حين فلو قامت بنفسها  
 او انتقلت هي لزم قلب تلك الحقيقة واما الرابع وهو ابطال الكون <sup>الظهور</sup>  
 فوجهه ان الكون والظهور يودي الى اجتماع الضدين في المحل الواحد  
 لان الجوهر اذا اخل مثلا والسكون كما من فيه من حركته لزم اجتماع الضدين  
 فيه وهما الحركة والسكون ضرورة واما الخامس واما اثبات استحالة  
 عدم القديم فوجهه انه لو انعدم لكان وجهه جائزا لا واجبا والجائز  
 لا يكون الا محدثا فيكون هذا القديم محدثا وهو تناقض واما السادس  
 وهو اثبات كون الاجرام لا تنفك عن ذلك الزائد فهو ضروري لانه  
 لا يقبل كون الجسم منفكا عن كونه متحركا او ساكنا مثلا واما السابع  
 وهو اثبات استحالة حوادث لا اول لها فلما اوله كثيرة واقربها ان تقول

اذ كان كل فرد من افراد الحوادث حادثا في نفسه فعدم جميعها ثابت  
 في الازل ثم لا يخلو اما ان يقارن ذلك العدم فرد من الافراد الحادثة  
 او لا فان قارنه لزم اجتماع وجود شي مع عدمه وهو محال بضرورة  
 العقل وان لم يقارن ذلك العدم شي من تلك الافراد الحادثة لزم  
 ان لها اول لا يخلو الاول على هذا الفرض عن جميعها انتهى فائدة  
 اعلم ان الاستدلال على اربعة اقسام استدلال بالحدوث على قديم  
 كاستدلالنا محدوث العالم على وجود الله تعالى وصفاته واستدلال  
 بحادثة على حادثة كاستدلالنا محدوث الاعراض على حدوث الاجرام  
 واستدلال بقديم على قديم كوصفه تعالى لذاته وثنايه عليها بنحو قوله  
 الحمد لله رب العالمين واستدلال بالقديم على الحادث وهو من ذهب اهل التدين  
 من الصوفية رضي الله تعالى عنهم فانهم يستدلون بالكون على الاكون  
 قال قائلهم عجبت لمن يعني عليل شهادة وانت الذي اشهدته كل شاهد  
 قال في لطائف المنن واعلم ان الامة انما بصين لمن يطلب الحق لا من  
 يشهد فان الشاهد غني بوضوح الشهود من ان يحتاج الى دليل فتكون  
 المعرفة باعتبار توصيل الوسائل اليها كسبية ثم تقود الى نهايتها ضرورية  
 واذ كان من الكاينات ما هو غني بوضوحه عن اقامة دليل فللمكون  
 اولى بفناءه عن الدليل منها انتهى واما برهان وجوب القدم له تعالى  
 فلانه لو لم يكن قدما لكان حادثا اذ لا واسطة بين القدم والحادث  
 في حق كل موجود فمهما انتهى احدهما ثبت الاخر لان الشواهد ان يكون



له وجود اول فهو الحادث اولاً فهو القديم واذا كان حادثاً فيفتقر  
اي يحتاج وجوده حينئذ الى محدث لما مر في البرهان قبله من نحو  
افتقار كل حادث الى محدث واذا افتقر الى محدث يلزم الدور وهو  
توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة او مرتبتين او مراتب اذا اخصر  
العدد والتسلسل وهو ترتيب امور غير متناهية اذ لم ينحصر وكان  
قبل حادث محدث لا الى اول وكل منهما محال اما الدور فلما فيه من تقدم  
الشيء على نفسه وتاخره عنها لان كل واحد من الحادثين اللذين فرضنا ان  
ان كان كل واحد منهما اوجب صاحبه يجب ان يتقدم عليه والمقدم على  
المقدم على الشيء مقدم على ذلك الشيء ومثل ذلك يلزم ان يتاخر عن نفسه  
مرتبتين لتاخره عما يجب وان يتاخر عنه والمؤخر عن المؤخر عن الشيء مؤخر  
عن ذلك الشيء ضرورة تشبيه التقدم باعتبار غيره يكون بمرتبة وبلغتبار  
نفسه بمرتبتين وكذا التاخر في فرض ثنتين والله اعلم واما التسلسل فقد  
ذكرنا قريباً الا قرب دليل عليه قيل لم يقل احد من العقلاء حدوث صانع  
العالم لوضوح دليده وانتفا الشبهة فيه وتقريب هذا الدليل من ملزوم  
ولا زمر ان تقولوا اذ لو لم يكن تعالى قد يما ملزوم لكان حادثاً لا زمر بيان  
اللازمة لا انحصار كل موجود في القدم والحدود وان شئت قلت اذ لا واسطة  
بين القدم والحدوث لكن حدوثه سبحانه محال بيان الاستثنائية اذ لو  
كان حادثاً ملزوم لا افتقر الى محدث لازم بيان اللازمة لان افتقار وصف ضروري  
لكل حادث كذا افتقاره تعالى محال بيان الاستثنائية اذ لو افتقر ملزوم لا افتقر

فاعله

فاعله لازم بيان اللازمة لان افتقار القائل بينهما لكن افتقار فاعله محال  
محال بيان الاستثنائية اذ لو افتقر فاعله ملزوم ملزوم الدور والتسلسل  
لا زمر بيان اللازمة لان افتقار الاله الثاني محصوراً ما ان يفتقر الى فاعله  
فيلزم الدور والجي غير فيلزم التسلسل لكن الدور والتسلسل على الله  
محال ان بيان الاستثنائية لما في الدور من كون الشيء الواحد فاعلاً ومفعولاً  
مقدماً على نفسه مؤخراً عنها ولما في التسلسل من الفراغ وعدم النهاية  
واذا بطل الدور والتسلسل بطل افتقار الاله الثاني واذا بطل افتقار الاله  
الثاني بطل افتقار الاله العالم واذا بطل افتقار الاله العالم بطل حدوثه  
واذا بطل حدوثه بطل نفى قدمه واذا بطل نفى قدمه تبين قدمه  
وهو المطلوب وتقريبه من مقدمتين ان تقول الاله يستحيل عليه  
الحدوث صفري وكل من استحال عليه الحدوث فهو قديم كبري ينتج  
الاله قديم صحة الصفري اذ لو كان حادثاً لا افتقر وصحة الكبري اذ  
لا واسطة بين القدم والحدوث تشبيه قد يطلق التسلسل على  
اعم فيشمل الدور لانه يتسلسل ايضا لكن في امور متناهية قال الشيخ  
في شرح الوسطي وهذا كثيرا ما يقتصر بعض العلماء على التسلسل في باب  
القدم وغيره مما يلزم فيه الدور والتسلسل بالمعنى المأخوذ وهو الذي  
يكون في امور غير متناهية فيستوهم القاصر ان في كلامهم نقصاً جهاً منه  
عاذرناه انتهى واما برهان وجود البقاء تعالى فلا نه لو امكن اي جاز في  
العقل ان يلحقه اي يطرأ على وجوده القدم لا تنفي عنه القدم الواجب



له تعالى كون وجوده حسب اي حيز امكن لحوق القدم له يصير جائزا  
لا واجبا اذ الجائز هو الذي يقبل الوجود والعدم والذات العلية علي  
ذلك التقدير بالفاسد فائدة لها والتي للجائز لا يكون اي لا يتصور ايدا  
وجوده الصادق كيف كلمة استفهام علي جهة الانكار والتجيب اي كيف  
يصح ذلك اي انتفاء القدم عنه سبحانه والحالة انه قد سبق قريبا  
تقرير برهان القدم وجوب قدمه تعالى وتقرير هذا الدليل من منزوم  
ولا زمر ان تقول اذ لو امكن ان تلحقه القدم منزوم لا تنفي عنه القدم لازم  
بيان الملازمة قوله لكون وجوده حسب يصير جائزا لا واجبا الحال لكن  
في القدم عنه تعالى محال بيان الاستثنائية قوله كيف وقد سبق قريبا  
وجوب قدمه واذا بطل امكان لحوق القدم وجب الله تعالى البقا وهو  
المطلوب وتقديره من مقدمتين ان تقول الاله قديم صفري وكل قدم  
فهو باق كبري ينتج الاله باق صحة الصفري برهان القدم وصحة  
الكبري لان من ثبت قدمه استحالة عدمه واغا قال الشيخ في المنزوم  
لو امكن ولم يقبل لو لحقه القدم مخافة ان يتوهم انه لا ينتفي عنه القدم  
الا اذ لحقه القدم وامام مع الامكان فلا وليس الامر كذلك ان الامكان عام  
والحق فقد احسن رضي الله عنه في ذلك واغا قال والجائز لا يكون  
وجوده الاحداثا ولم يقبل والجائز لا يكون الاحداثا اذ لو قال والجائز  
لا يكون الاحداثا لكان كلامه علي ان كل جائز حادث ولا يصح ان يكون كل جائز  
حادثا اذ لو ثبت الحدوث الامن حصل في الوجود او وقع ولم يكن هو

من الحوادث واما الجائز الذي لم يرد الله وقوعه لايمان الي جهل مثلا  
مثلا ووجود شمس كثيرة وجبال من ذهب فليست بحادثة ولو كانت  
جائزة والله اعلم واما برهان وجوب مخالفتة تعالى للحوادث اي الخلق فاما  
فلانه لو ماثل شيئا منها اي الحوادث بان يكون جرما او عرضا او متصفا بل  
لكان سبحانه حادثا مثلها لم علم من وجوب استواء المتئين في كل ملجب وما يستحيل  
وما يجوز ومن جملة ما يجب للحوادث وذلك اي كونه حادثا مثلها لم حال  
اي متمنع لما عرفت قبل قريبا من وجوب قدمه تعالى ووجوب بقائه  
وتقرير هذا الدليل من منزوم ولا زمر ان تقول اذ لو ماثل الاله شيئا  
من الحوادث منزوم لكان حادثا مثلها لازم بيان الملازمة لوجوب استواء  
المتئين في كل ما يجب وما يستحيل وما يجوز لكن حدوثه تعالى محال بيان  
الاستثنائية لما تقدم لنا من وجوب قدمه تعالى وبقائه واذا بطل الحدوث  
بطلت المماثلة واذا بطلت المماثلة نفيت مخالفتة تعالى للحوادث  
وهو المطلوب وتقديره من مقدمتين ان تقول الاله يستحيل عليه الحدوث  
صفري وكل من استحالة عليه الحدوث فهو مخالف كبري ينتج الاله مخالف  
وهو المطلوب صحة الصفري برهان القدم وصحة الكبري للتلزام  
بين القدم والمخالفة واما برهان وجوب قيامه تعالى بنفسه اي بذاته  
العلية فلانه لو احتاج اي اقتصر الي احد اي ذات اخري يحل فيها الا المكان  
الذي تجاوره الاجسام لكان جلا وعز صفة لتلك الذات اخري التي جل  
فيها اذ لا يحتاج الي الذات الا الصفات لكن كونه صفة باطل والصفة



اي اذ الصفة لا تتصف بصفات المعاني وهي القدرة وما بعدها ولا بالصفات  
المعنوية وهي كونه قادر وما بعده لانها لو اتصفت بها لم تكن اما ان  
تكون مثلها او خلافا لها واتصافها بمثلها يوجب لها مثل ما توجب  
هي لمحلها فيكون العلم علما والقدرة قدرة والبيضا بيضا وذلك محال  
لان المتشابهين متساويين في الحقيقة فليس كون احدهما محلا والاخر حالا  
فيه باولي من العكس وان كانت خلافا فهي ما ضد اولها والضدان  
متنافيان لانفسهما فقيام احدهما بالاخر يوجب له عكس حله فيكون  
العلم جاهلا والقدرة عاجزة والارادة كارهة وذلك محال وان كانت ليس  
بضد ونسبة المختلفات غير المتضادات ان نسبة واحدة فلا اختصاص  
لبعضها دون بعض ويلزم عموم الجواز في كل مخالف فيقوم السواد بالحركة  
والعلم بالبيضا وغير ذلك مما يعلم بطلانه دون السلبية والنفسية  
والفرق بين الحال النفسية والمعنوية حتى صح اتصاف الصفة  
بالاولي دون الثانية ان حكم المعني يستلزمه فلو ثبت لمعني من المعاني  
حكم معني اخر لزمه قيامه به اذ المعني لا يوجب حكما الا في محل قام به  
ومولا ناجل وعزجب اتصافه بهما اي بالصفات المعاني والمعنوية  
فليس بصفة اي فيثبت انه تعالى ليس بصفة بل هو ذات قد يعقل  
وعلا وتقرير دليل هذا الجواب الاول من ملزوم ولازما ان تقول اذ لو  
احتاج الى محل ملزوم كان صفة لازما لبيان الملازمة اذ لا يقوم بالذات  
الا صفاتها لكن كونه تعالى صفة محال الاستثنائية اذ لو كان صفة

ملزوم

ملزوما اتصف بصفات المعاني ولا المعنوية لازما لبيان الملازمة لا  
ستحالة قيام المعني بالمعني لكن بقي اتصافه بالمعاني والمعنوية محال  
بيان الاستثنائية النقل وبرهان المعاني الا في اذ ابطال ففي اتصافه  
بالمعاني والمعنوية بطل كونه صفة واذا ابطال كونه صفة بطل احتياجه  
الى المحل واذا ابطال احتياجه الى المحل تفين غنا الله عن المحل وهو  
المطلوب وتقريره من مقدمتين ان تقول الله ذات صفري وكل من كان ذاتا  
فهو غني عن المحل كبري ينتج الله غني عن المحل صحة الصفري اذ لو كان  
صفة لم يتصف بالمعاني ولا المعنوية وصحة الكبرى للضرورة لان الذات  
لا تحتاج الى ذات اخرى ولو احتاج اي اقتقر الى مخصص اي فاعل مخصصه  
بالوجودية بدلا عن العدم لكان حينئذ حادثا لا قديما ضرورة ان كل محتاج  
الى المخصص حادث لكن كونه حادثا باطل وقد قام البرهان اي اذ قد قام البرهان  
علي وجوب قدمه تعالى وبقيائه فيما تقدم فالواو والتعليق وتقرير دليل  
هذا الجواب الثاني من ملزوم ولازما ان تقول اذ لو احتاج الى مخصص ملزوم  
لكان حادثا لازما لبيان الملازمة لان اثر المخصص لا يكون الاحداثا لكن الحدوث  
علي الله محال بيان الاستثنائية لما تقدم من وجوب قدمه تعالى وبقيائه  
واذا ابطال حدوثه بطل احتياجه الى المخصص واذا ابطال احتياجه الى  
المخصص وجب غنا الله عن المخصص وهو المطلوب وتقريره من مقدمتين  
ان تقول الله قديم صفري وكل من كان قديما فهو غني عن المخصص كبري ينتج  
الله غني عن المخصص صحة الصفري لما تقدم من وجوب قدمه وصحة الكبرى



لان القديم لا يكون الا غنيا واجب الوجود ولما كان اللازم لا يحتاجه الى  
المحد مفاهيم اللازم لا يحتاجه الى التخصيص الى بدليلين احدهما لا يستغني  
عن المحل وهو الاول والثاني لا يستغني عن التخصيص واما برهان وجوب  
الوحدانية له تعالى فلانه لو لم يكن واحدا باذاته كانت مركبة من اجزا  
او كان ثم موجد سواها للزم ان لا يوجد شي من العالم وذلك للزوم  
حينئذ اي حين تقديره في الوحدانية اما في الاول فلان اوصاف الاولوية  
اما ان تقوم بكل جز او بالجمهور او بالقبض والاقسام كلها مستلزمة  
للمستلزم نفينا اما الاول فلان كل جزء يكون لها فيلزم التامع كما  
في تعدد الحين الا في ذلك مود للجز المستلزم نفينا واما الثاني فلانه يلزم  
منه في كل جزء على الافراد لان الاولوية مفهومة والمفهوم لا ينقسم وعجزه وجوب  
سائر الاجزاء المتماثلة وذلك يستلزم نفينا واما الثالث فلانه لا اولوية لبعض  
الاجزاء على بعض وحينئذ لا تقوم بها وذلك يستلزم عجز جميعها المستلزم  
نفينا واما في الثاني لان النظر اما ان يخالف في الارادة تضادا او يوافق  
والقسمان مستلزمان للجز المستلزم نفينا اما الاول فلان الارادتين اما  
ان تنفدا ولا فان تقدم ما لزم اجتماع متنافيين وهو لا يجهل فادى الى  
عدم نفوذها معا وحينئذ فاما ان تتعطل معا واحداها فان كان  
الاول لزم عجزهما وان كان الثاني عجز من تقطعت ارادته ويلزم منه  
عجز الاخر المتماثلة واما الثاني فلان الارادتين قد تتوجه الى ما  
لا يقبل الا تقسام من عرض او جوهر فرد فلا يمكن ان تنفذ فيه الارادة  
واحدة وحينئذ فاما ان تنفذ ارادة احدهما او لا فان نفذت لزم

عجز من لم تنفذ ارادته ويلزم منه عجز الاخر المتماثلة وان لم تنفذ فيه  
لزم عجزهما واما في الثالث فهكذا واما في الثالث فهكذا واما في الرابع فلانه  
لو صح ان يكون لغير المولى سبحانه تاثير لوجب ان يكون ذلك الاثر مقدرا له  
تعالى لعموم قدرته وحينئذ اما ان يحصل اتفاق او اختلاف وباتي ما سبق  
فان كان المولى لغير المولى سبحانه لزم عجزه في سائر الممكنات لتساويها في  
الاول قال المأمون اتضح بما قدرناه ان برهان المصنف ينبغي مطابقا لوجوب  
التي ذكرها في هذه العقيدة كلها فاندفع قول بعضهم الظاهر من هذا  
البرهان انه لنفي الكثرة المنفصل في الذات فقط انتهى الثاني بما تقررت  
ان لا اثر لقدرة تعالى في شي من افعالنا الاختيارية كحركاتنا وسكناتنا وقوا  
وقعودنا ومشيئنا ونحوها بل جميع ذلك مخلوق لمولانا جل وعز بلا واسطة  
وقدرتنا ايضا مثل ذلك عرض مخلوق له تعالى تقارن تلك الافعال الاختيارية  
وتتعلق بها من غير تاثير لها في شي من ذلك اصلا واما يجري الله العادة ان  
تخلق عند تلك القدرة لا بها ما شاء من الافعال وجعل سبحانه محض اختياره  
وجود تلك القدرة فينا مقترنة بتلك الافعال شرط في التكليف وهذا  
الاقتران والتعلق هذه القدرة الحادثة بتلك الافعال من غير تاثير لها  
اصلا هو المسمى في الاصطلاح وفي الشرع بالكسب والاكتساب وحسبه  
تضاف الى افعال العبيد كقوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت اما  
الاختراع والايجاد فهو من خواص مولانا لا يشاركه فيه شي سواه جل  
وعلا ويسمى العبد عند خلق الله تعالى فيه القدرة المقارنة للفعال



وعند ما يخلق فيه الفعل مجردا عن مقارنة تلك القدرة الحادثة مجورا  
ومضطرا لا لمرقس وعلامة القدرة الحادثة لما يوجد في محلها يسر  
بحسب العادة فيه فعلا ونزلا وعلامة الجبر وعدم تلك القدرة عدم  
اليسير وادراك الفرق بين هاتين الحالتين ضروري لكل عاقل كما اذا شعر  
جاءا بآثار الحالتين وتفضل باسقاط التكليف في الحالة الثانية وهي حالة  
الجبر دون الاولى قال جل من قائل لا يكلف الله نفسا الا وسعها <sup>اي</sup> الارحاما  
في وسعها بحسب العادة واما بحسب العقل وما في نفس الامر وليس في  
وسعها بحسب العادة واما بحسب العقل وما في نفس الامر فليس في وسعها  
اي في طاقتها اي اختراع شي ما ويرى تفريق بطلان مذهب الجبرية القا  
باستواء الافعال كلها وانه لا قدرة تقارن شيئا منها عموما ولا شرا منها  
متدعة اشركوا مع الله غيره فتحقق مذهب اهل السنة بيت هادي بن  
المذهبيين الفاسدين فهو قد خرج من بيت فرق ودم لبطلان الصا<sup>نعا</sup>  
لشاربين بيت قوم افراطوا وهم الجبرية وقوم فرطوا وهم القدرة  
وكما ان هذه القدرة الحادثة لا اثر لها اصلا في شي من الافعال كذلك  
لا اثر للنار في شي من الاحراق او الطبع او الشجين او غير ذلك لا  
بطهرها ولا بقوة جعلت فيها بل الله تبارك وتعالى اجري العادة  
اختيارا منه بايجاد تلك الامور عندها لا بها وقس على هذا ما  
يوجد من القطع عند السكين والامر عند الجرح والشيء عند الطهي  
والري والنبات عند الماء والضوء عند الشمس والسراج ونحوهما

والظلم

والظلم عند الجدار والشجرة ونحوهما وبرد الماء السخن عند صب الماء  
البارد فيه وبالعكس ونحو ذلك مما هو كثير فاقطع في ذلك على بانه  
مخلوق لله تعالى بلا واسطة البتة وانه لا اثر فيه اصلا لتلك الاشياء  
التي جرت العادة بوجودها معها قال الشيخ والحكمة فلتعلم ان الكائنات  
كلها يستحيل منها الاختراع لا اثر ما بل جميعها مخلوق لولاهما اجل وعز من فقر  
اليه استدعا فتقاررا ابتداء واما بلا واسطة بهذا شره البرهان العقلي  
ودل عليه الكتاب والسنة والجماع السلف الصالح قبل ظهور البدع انتهى  
وبالله تعالى التوفيق وتقرير الدليل على وجود الوجودانية له تعالى من  
من ملزوم ولا زمر ان تقول اذ لو لم يكن واحدا ملزوم لزم ان لا يوجد  
شي من العالم لا زمر بيان الملازمة قوله للزوم غير جسد لكن في وجود  
العالم محال بيان الاستثناية الشاهدة واذ ابطال في وجود العالم  
بطل في الاله واذ ابطال في الاله بطل في الوجودانية واذ ابطال في الوجودانية  
نقض وجودها له تعالى في ذاته وصفاته وافعاله وهو المطلوب وتقرير  
ما مقدمتين ان تقول الاله موجود للعالم صفري وكل من اوجد العالم  
فهو واحد كبري ينج الاله واحد صحة الصفري مشاهدة وجوده  
وصحة الكبرى قوله للزوم غير ه واما برها وجوب اتصافه تعالى  
بالقدرة والارادة المتعلقان بجميع الممكنات والعلم المتعلق بجميع  
الواجبات والحيات والانس والحيات وهي لا تتعلق بشي فلا تلهي  
الشي لو فرض انه انتفي اي انعدم شي منها اي هذه الصفات لما وجد



شي من الحوادث جمع حادثان من لازم وجودها اي اتصاف  
الذات بها اذ لا معنى لوجودها الا اتصافه تعالى بها فمعلوم ان وجود  
الحوادث يدل على ثلاث مطالب الاول اتصاف الذات بهذه الصفات  
الثاني وجودها اي كونها قديمة باقية الثالث عموم التعلق للمتعلم  
مها فتعلق القدرة والارادة بكل ممكن والعلم بجميع اقسام الحكم العقلي  
واليه الاشارة بالالف واللام التي ادخلها على القدرة وما بعدها  
فانها للمعهد والمعهود الصفات التي فسرت تعلقها فيما سبق اما وجه  
دلالة على اتصاف الذات بها فلانه لو انتفت القدرة جالها والعلم  
يستحيل ان يصدر منه فعل وبالا ارادة يتخصص بعض الجائزات  
بدلا عما يقابله فلو انتفت لزمن ان يبقى كل حادث على عدمه والعلم  
يتميز المراد من هذه الحوادث عن غيره فلو انتفى العلم لا انتفت  
ارادتها وذلك يستلزم استحالة وجودها وبالحياة يتناهي الاتصاف  
بهذه الصفات لانه قد تقدم ان تأثير القدرة في الارادة موقوفة  
على العلم به والاتصاف بالقدرة والارادة والعلم موقوف على الاتصاف  
بالحياة اذ هي شرط فيها وجود الشرط وبدون شرطه محال فاذن  
وجود حادث اي حادث كان موقوف على اتصاف محدث بهذه الصفات  
الاربعة فلو انتفى شي منها لما وجد شي من الحوادث واما وجه دلالة  
على المطلب الثاني وهو وجودها فلانه لو كان وجودها جائزا لزمن  
تكون حادثة لا تتقارها حينئذ الى الفاعل الذي تخصصها بالوجود

الجائز

الجائز بدلا عن القدم الجوز وقد تقدم انفرادها تعالى بما يحاد جميع الاشياء  
فيلزم ان يكون متصفا بما مثا لها قبلها لما عرفت بالخطاب الاول من  
توقف كل حادث على اتصاف محدثه بالقدرة والارادة والعلم والحياة  
ثم تنقل الكلام الى هذه الامثال الاربعة فيلزم فيها من الحدود ما يلزم في  
مثالها ويلزم ايضا ان يكون تعالى وتقدس هو الذي اوجدها لنفسه  
باربعة اخرى قبلها فان كانت هذه الاربعة هي قارها التي كانت اولا  
بعدها وعادة الان قبلها يلزم الدور وان كانت هذه الاربعة غيرها  
نقلنا الكلام اليها ولزم فيها ما يلزم فيما قبلها ثم كذله ويلزم التسلسل  
وصوادث لا اول لها وذلك مستحيل واما وجه دلالة على المطلب  
الثالث وهو عموم التعلق للمتعلم منها فلانه لو اختص تعلق واحد  
منها ببعض ما يصلح له لزمن ان يكون جائزا فيفتقر الى الفاعل  
المخصص لها بهذا التعلق الخاص واذا كانت حاقته لزمن الدور والتسلسل  
وكل منهما محال تبيين ان الاول ما قلنا من ان البرهان ينتج ثلاثة مطالب  
مثاله الشيخ في الشرح وقال بعض المشايخ يوحده منه ثمان صفات ولجنة  
وهو العلم والقدرة والارادة والحياة وكونه تعالى علما وقادرا ومريدا  
وحيا ويوحده منه ايضا ثمان صفات مستحيلة في حقه تعالى وهي  
الجهل بمعلوم والعجز على ممكن ما والكراهة بمعنى عدم الارادة  
وايجاد شي من العالم مع الذهول والقفلة او بالتقيل او بالطبع والموت  
وكونه تعالى جاهلا وما في معناه بمعلوم ما وعجزا ومكروها وفعلا



مع الذهول والغفلة او بالتقليل او بالطبع وميتا انتهى الثاني انما  
جمع هذه الصفات الاربع في برهان واحد نظرا الي ان وجود  
الحوادث يتوقف عليها كما انه جمع السمع والبصر والكلام في برهان واحد  
نظرا الي اثر وجود الحوادث لا يتوقف عليها لكون الفعل قد يصح من  
الاعمى والاصم والابكم وتقريره من ملزوم ولازم ان تقول اذ لو انقي  
شي من هذه الصفات الاربعة ملزوما وجب شي من الحوادث لازم  
بيان الملازمة لاستحالة وجود المتوقف عليه لكن في الحوادث مع وجودها  
محال بيان الاستثائية الشاهدة واذا بطل في وجود الحوادث بطل  
في شي من هذه الصفات واذا بطل في شي منها تقين وجود وجودها  
لله تعالى وهو المطلوب وتقريره من مقدمتين اذ تقول الاله موجود  
للمحادث صفري وكل من اوجد الحوادث متصف بهذه الصفات  
كبري ينتج الاله متصف بهذه الصفات صحة الصفري برهان الوحدة  
وصحة الكبرى لا استحالة وجود المشروط بدون شرطه وامامها  
وجوب السمع له تعالى وجوب البصر وجوب الكلام فالكتاباي  
فالدليل على ذلك الكتاب والمراد به هنا اللفظ المنزل على سيدنا اه  
ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم للايجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته  
ابدا فخرج بالمنزل غيره وعلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم التوراة  
والانجيل وغيرها من الكتب السماوية وبالايجاز لسورة منه الاحاديث  
الربانية كحديث الصحيحين انا عند ظن عبدي بي وبالنبي بتلاوته

19  
ابدا ما سخط تلاوته كالشيخ والشيخة اذ ارنيا فارحوها الله فقيه  
انني معكم السمع واري وهو السميع البصير يا ستم تعبد ما لا سمع ولا  
بصر ولا يعني عندنا وكلم الله موسى تكليما والجاموسي لميقاتنا  
ولله ربه اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي والسنة وهي  
اقوال سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وافعاله وتقرباته  
ففي حديث ابي هريرة رضي الله عنه عن السمع والبصر في السعة  
والشفق وفي الصحيح اربعوا على انفسكم فانكم لا تدعون احدا ولا  
غايبا وان تدعون سميعا بصيرا وفيه ايضا ما منكم من احدا الا  
سيظهر الله ليس بينه وبينه ترجمان الحديث وفي حديث المفاتيح  
اذا قال الحمد لله رب العالمين يقول الله تعالى حمدي الحديث  
والاجماع وهو اتفاق مجتهدي الامة بعد وفاة نبيها على حكم من الاحكام  
فقده كغير واحد من علماء السنة الاجماع على ذلك قال الامام في المحصل اتفق  
المسلمون على انه تعالى سميع بصير وفي شرح المقاصد لخلع لارباب  
الملل والمذاهب في كون الباري متكلما واغا خلا في معنى الكلام وفي قدم  
وحديثه فان قلت اثبات الكلام بالدليل الشرعي يترجم منه الدوران  
الدليل الشرعي موقوف على دلالة المجزئة وهي متوقفة على الكلام بنا على  
ان دلالتها وضعيفة تنزل منزلة تصديق الله تعالى لما ظهر على يديه  
بالقول قلت تنزلها منزلة التصديق بالقول اغا معناه انها تدل على ما  
يدل عليه القول من تصديق الاتي بها وليس معناه ان فاعلمها تكلم بتصديق



من ظهرت علي يده وذلك كما تقول الاشارة تدل علي ما يدل علي شئ  
من ذلك قوله واما برهان وجوب السمع له تعالى الخ يحتمل ان يكون  
رحمه الله اطلق البرهان علي الدليل مجازا لعدم تركيبه وكونه نقليا  
والبرهان كما تقدم لا يكون له مركبا عقليا قطبيا والعلاقة بينهما افادة  
هذا الدليل القطع كما يفيد البرهان وتحتمل ان يكون اطلاقه علي الدليل  
المركب من مقدمتين حقيقة واتي بالصغرى ومحملها احد هذا الكبرى للعلم  
بها وتقريره ان تقول هذه الصفات الثلاث وهي السمع والبصر والكلام  
دل علي ثبوتها الكتاب والسنة والاجماع فهو واجب لله كبري ينتج هذه  
الصفات الثلاث واجبة لله تعالى صحة الصغرى النقل وصحة الكبرى  
ثبوت القطع بما دل عليه الكتاب وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وايضا مصدر ارض اذا رجع يعني رجوعا الي ذلك الدليل من حين النقل  
لولم يتصف تعالى بها اي بالسمع والبصر والكلام لزمن ذلك ان يتصف  
باصدادها التي هي الصمم والبكم لان كل حي قابل للاتصاف  
بها لا تمنع اتصاف الموتي بها وصحة اتصاف الاحياء بالصحة  
اذا قبلوها اما الحياة او امر ابله من الحياة واما ما كان يلزم عليه ان يتصف  
كل حي بها فاذا لم يتصف الحي بكونه سميعا بصيرا مستكفرا لم يمتنع ان يتصف  
باصدادها وهي كونه اصم وبكم اذا القابل للشئ لا يخلو عنه  
او عن صده لان القبول نفسي لكن هذه الاضداد في حقه تعالى مستحيلة  
وفي اي اذهي تقاير والنقص عليه تعالى محال اي متنع لان النقص

مقتدر

الناقص مقتدر محتاج الي من يكمله بان يدفع عنه ذلك النقص فخلق  
له الكمال وذلك يستلزم حذوثة والحدوث والافتقار علي واحب الجود  
القي عن كل ما سواه المقتدر اليه كل ما عده مستحيلا علي الضرورة وايضا  
لو انصف سبحانه بتلك التقاير لزم ان يكون بعض مخلوقاته اكمل منه  
تعالى عن ذلك علوا كبيرا السلامة كثير من المخلوقات من تلك التقاير والمخلوق  
يستحيل ان يكون اشرف من حاله وتقديره هذا الدليل من ملزومه ولا يمتنع  
ان تقول اذ لو لم يتصف تعالى بهذه الصفات ملزوم لزم ان يتصف باضدادها  
دها لا يمتنع لان الحد القابل للشئ لا يخلو عنه او عن صده  
لكن اتصافه باضدادها محال بيان الاستحالة لا نهنا تقاير والنقص  
عليه تعالى محال واذا بطل اتصافه باضدادها بطل في اتصافه بالكمال  
واذا بطل في اتصافه بالكمال اتعين اتصافه تعالى بها وهو المطلوب  
وتقريره من مقدمتين ان تقول الاله منزوع عن النقص صغرى وكل من  
كان منزوعا عن النقص فهو متصف بالكمال كبري ينتج الاله متصف بالكمال  
صحة الصغرى قوله والنقص عليه تعالى محال وصحة الكبرى اذ لا واسطة  
بين النقص والكمال بينهما الا في هذا الدليل العقلي تقوية للدليل  
النقلي واخره عنه لضعفه ووجه ضعفه ان الملازمة فيه مبنية  
علي كون الذات العلية قابلة لتلك الاوصاف وهو محل منع لان الحكم  
علي الشئ فرع قصوره وحقيقة ذاته ليست بمعلومة لنا اعني الله  
فلا نعرف ما تقبله مما لا تقبله وكيف يحكم عليها بقبولها لتلك الصفات



وعلى تقدير تسليم ذلك نقولهم انها نقايص لا يسلم اذ لا يلزم من كون  
 الشيء نقصا في الشاهد ان يكون في الغايب كذلك الا ترى عدم اتخاذ  
 الصلابة والولادة فانه نقص في الشاهد وفي الغايب ليس كذلك  
 وايضا فان النقص اللازم في الشاهد عند انتفاء السمع والبصر  
 افا عرف في الخلوقة من حيث ان انتفاها يوجب السمع والبصر افا  
 نقصا في علمه لان كثيرا من العلوم افا يستفاد لديه بواسطة هذه  
 الادراكات وعلم سواها جلد وعز عام التعلق بجميع المعلومات يستحيل  
 ان يزداد فيه معلوم ما بسبب ابصارها او لسمعه واما الزايد على العلم  
 في حقه ادراك السمع وادراك البصر لازياده علم معلوم بسبب هذين  
 الادراكين الثاني قال بعضهم هذا البرهان يتضمن ست عقائد واجبة  
 وهي السمع والبصر والكلام وكونه تعالى يتضمن ست عقائد واجبة  
 وهي السمع والبصر والكلام وكونه تعالى سميا بصيرا متكلما يتضمن  
 ست عقائد مستحيلة وهي الصمم والصمى والبكم وكونه اصم واعمى  
 وابكم انتهى ويتضمن وجودها من ظاهر لفظه ووجودها من الاتصال  
 بها ووجدتها من وحدتها اسماءها ومعموم التعلق من الالف واللام الداخلة  
 عليها انتهى الثالث قال ابو الحسن لم يبرهن المصنف رحمه الله تعالى  
 على الصفات المعنوية لزوما للمعاني ولا على المستحيلات لان في ضمن  
 الاستدلال على الوجبات الاستدلال عليها انتهى واما برهان كون  
 فعل اي ايجاد او اعدام الممكنات او تركها جائزا في حقه تعالى لا يجب

عليه

عليه جلا وعلا فعل شي ولا تركه فانه اي الشان لو وجب عليه تعالى شي منها  
 عقلا اي من جهة النظر العقلي او استحالة عليه تعالى شي منها عقلا لا تقلب  
 اي تحول وتبدل مراد في الجائز كما سبق فيكون معناه هو الذي يصح في  
 العقل وجوده وعدمه بمعنى انه لا يترتب على تقدير وجوده وعلى تقدير  
 عدمه بالنظر الى ذاته محال وذلك لا لايان والكفر والطاعة والمعصية  
 والثواب والعقاب وبغثة الانبياء وروية الباري جل وعز وشبه ذلك فانه  
 لو وجب عليه تعالى فعل كل ممكن لزم من ذلك قلب حقيقته الى حقيقة الوجود  
 الذي لا يصح في العقل الوجوده وكذلك لو استحالة عليه تعالى سبحانه فعل  
 ممكن لزم من ذلك قلب حقيقة الممكن الى حقيقة المستحيل الذي لا يصح  
 في العقل الاعدامه واما فرض انه ممكن يصح في العقل وجوده وعدمه يستحيل  
 ان يوصف وجوده بوجوب واستحالة لانه لها فت وايضا فالمفترضة اما  
 بوجوب من الممكنات على الله تعالى فعل الصالح والاصح للخلق والشاهد  
 والشرع يقضيان بفساد قولهم في ذلك لان وجوب الواجب عندهم افا هو كون  
 الفعل حسنا عند العقل ومحمودا لذاته بمعنى ان الحسن صفة نفسية له كما  
 ان استحالة المستحيل عندهم افا هو كون الفعل قبيحا عند العقل ومذموما  
 لذاته بمعنى ان القبح صفة نفسية له واذا كان الحسن والقبح ذاتين وما بالذات  
 لا يختلف فيلزم ان يكون الفعل الممكن المسبوق بالعدم اذا وصف بالوجوب  
 والاستحالة لصفة نفسية واجبا او مستحالا لزم قلب حقيقته من الامكان  
 الى الوجوب والا استحالة تنبيه قال ابن حنبله ظاهر هذا البرهان بوجوب

التي لا يمكن ولا استحالة الممكن في  
 اصطلاح المتكلمين



الحق الشرط والجزء المن لم يتامل كلامه فيفتقد اذا انقلاب الاول هو  
انقلاب الثاني وليس كما يتوهم اذا الانقلاب الاول انقلاب عين الممكن  
عين واجب او مستحيل والثاني انقلاب حقيقته كانه يقول لو انقلبت  
عين الجائز كوجودنا مثلا عين واجب او مستحيل لانقلبت حقيقته لاستحالة  
ثبوت الشيء بدون حقيقته واستحالة ثبوت النقص بدون الاصح  
كل جائز وحقيقة الواجب والمستحيل كذلك ايضا اعم من كل فرد وانقلاب  
عين الجائز عين واجب يستلزم انقلاب هذه الحقيقة وهي حقيقة الجائز  
حقيقة واجب التي هي نفي قبول العدم فيصير حقيقة الجائز عين هذه  
الحقيقة وكذا المستحيل انتهى المراد منه قوله وذلك اي انقلاب الممكن واجبا  
او مستحالا لا يقبل بالبناء للجهول اي لا يقبله العقل اذا نظر فيه وتفكر  
وليس على ظاهرة من انه لا يدركه العقل اذ لو كان كذلك ما صح الحكم  
بإستحالة الحكم فرع التصور وتقرير هذا الدليل من لزوم وان  
ان تقول اذ لو انقلب عين الجائز عين واجب او مستحيل ملزوم لانقلبت  
حقيقته حقيقة واجب او مستحيل لازم ببيان اللازمة لاستحالة  
ثبوت الشيء بدون حقيقته لكن انقلاب الحقيقة محال ببيان الاستحالة  
لانه جمع بين التقيضين اما اذا انقلب واجبا فيصح عدم مجوازه  
ولا يصح عدمه لوجوبه فاذا انقلب مستحالا يصح وجوده لجوازه  
ولا يصح عدمه لو حجب وجوده لاستحالة كونه الشيء يصح لا  
يصح جمع بين متافين لاحالة وانظر الجمع بين التقيضين

بطل

بطل انقلاب الحقيقة واذا بطل انقلاب الحقيقة بطل انقلاب عين الجائز  
عين واجب او مستحيل واذا بطل انقلاب عين عين واجب او مستحيل تيقن  
بقا الممكن على جوازه وهو المطلوب وتقريره من مقدمتين ان تحقق الممكن  
على جوازه يستحيل قلب حقيقته حقيقة واجب او مستحيل صغري وكل من  
استحال انقلاب حقيقته حقيقة واجب او مستحيل فهو باق على أصله كبري  
ينتج الممكن باق على أصله صحة الصغري لانه جمع بين التقيضين وصحة  
الكبرى لان استحالة اللازم تؤذن باستحالة الملزوم وهذا انتهى الكلام  
على الدلائل في حقه فقالي رهي عشر واحد منها الوجود وستة للسلوب  
وذلك لان القيام بالنفس منها له دليلان اذ هو مركب من جزين واثنان  
للمعاني وواحد للجائز والله الموفق لصواب وما فرغ الشيخ رحمه الله  
من ما يجب على الملك معرفة في حق الله تعالى جل وعز وهو الجزء الاول  
من الايمان شرعي فيما يجب عليه معرفته في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام  
وهو الجزء الثاني منه وقدم الاول لان الثاني موقوف عليه اذ بعثته الرسل  
تتوقف على وجود الاله فقال واما الرسل عليهم الصلاة والسلام جمع رسول  
وهو انسان بعثه الله تعالى للخلق ليبلغهم ما اوحى اليه فخرج عن الجنس  
الجان اذا لا يكون الرسول منهم قال بن عرفة وظاهر قوله تعالى وان من  
امة الاظلم فيها فذم وجوده فيهم انتهى والملاك لان التقريب للرسول من  
البشر وبعثه الله رسول غير الله كالمخلوق وهذا البحث من الجائزات  
عنه اهل السنة رضي الله تعالى عنهم وارحمهم المقترنه عقلا على أصلهم



الفاقد في وجوب مراعاة الصلاح والاصلح والدليل لاهل السنة علي  
ان البعث جائز هو ان البعث فعل من افعال الله سبحانه وقد عرفت انه  
لا يجب عليه فعل وان كان صلاحا او اصلح ولا يتم عليه جل وعلا تزل وقوله  
ليعلم اشار به الي العلة الفايضة وليس من تمام التعريف والنهي هو ما يوجب  
الله سبحانه الي النبي من الكلام اما بلا واسطة او بواسطة الملوك قال جل من  
قائل وما كان لبشر ان يكلمه الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا اليه  
وحقيقته من الله تعالى ما يحققه في قلب النبي والملوك من ادراك معنى كلامه  
القديم القائم بذاته ومن الملوك الي النبي القاذل المعني المذموم اليه انتهى  
من ابن مرزوق بواسطة النبي انسان اوحى اليه بشرع امر بتبليغه اولا  
فهو اعم علي الاصح من الرسول الذي هو انسان اوحى اليه بشرع وامر  
بتبليغه وهذا اخصر كان له كتاب اولا ولذا كثرت الرسل وقتل النبي  
عدد ذلك ان شاء الله تعالى وقيل هما معني واحد وهو معنى الرسول  
النبي يساري الرسول فيما عدا التبليغ علي الشهور وقيل في التبليغ ايضا  
والتفسير بالاحضار اولى الا ان النبي اكثر استعجالا ولفظه بالمر من البنا  
اي الخبر لانه مخبر عن الله او مخبر عن الله وبلا هو وهو الاكثر من البر  
بفتح النون وسكون الباء وهو ما ارتفع من الارض يقال بنا الشيء اذا  
ارتفع اي الرفعة لان النبي مرفوع الرتبة عن غيره من الخلق و  
تخصيص الرسل بالذكر دون الانبياء عليهم الصلاة والسلام لوجوب  
الحق عليهم علي الخلق بسبب التبليغ والشرع وضع الهي الى اخرها

تقدم

تقدم عند قول النبي شرعا فيجب وجوب عقليا في حقهم انصدق وهو  
مطابقة كل ما اخبروا به من ثواب وعقاب وغيرهما في نفس الامر اي  
لما عند الله تعالى والامانة وهي حفظ طواهيرهم وبواطنهم من الوقوع  
في محرر ومكروه المفري الامانة في كلامه هي العصمة ولم يبر بالامانة  
غير المصنف علي ما قال بعض الحفاظ انه لم يقف عليه لغيره ووجه  
ما فعل رحمه الله تعالى ان الامانة هي التكليف قال تعالى انا عرضنا  
الامانة الالهية وقرابن عباس انا عرضنا التكليف فالمراد بوجوب الامانة  
حفظ التكليف والعصمة لغة المنع لا عاصم لا مانع واصطلاحا هي ملكة  
نفسانية تمنع من الجور والمخالفة وقيل صفة توجب امتناع عصيان  
موصوفها ومن ثم منع اتصاف غير النبي والملوك بها اذ الحكم بالامتناع افا  
هو لها لا لغيرها والصواب ان اختصاص النبي والملوك افا هو بوجوب  
العصمة وعلي ذلك الاختصاص وجب الحكم بالامتناع ولهذا لا يمنع  
عرضها لغيرها ونص الامام في الارشاد ان العصمة والتوفيق معني واحد  
والتوفيق يعرض لغيرها فكذا ما في معناه انتهى ونقل السعد عن الامام  
ايضا ان العصمة هي التوفيق بعينه فان عمت كانت توفيقا عاما وان  
ضمت كانت توفيقا خاصا وان اطلقت هو التوفيق ايضا وان الفرق لا  
يعني اذ لا قدرة علي العصية كما ان الخذل لا يطيع ان لا قدرة له علي  
الطاعة انتهى وتبليغ اي ايصال جميع ما امروا بالبنا اليهم بولاي ما امرهم  
الله تعالى باطلاعه للخلق اي لا منهم وهو وفاءهم به ولم يتركوا منه



شيا لا نسيانا ولا عمدا وبالجملة ان وصفهم بهذه الصفات الثلاث  
الواجبة لهم امر واجب لا يتصور في العقل عدمه ويستحيل عقلا  
في حقهم عليهم الصلاة والسلام اضداد هذه الصفات اي منافياتها  
لان المراد بالصد هذا الصد النفوي كما سبق وهي الكذب وهو عدم مظان  
ما اخبروا به لما في نفس الامر وانه لا يقع منهم في شيء من ذلك لا عمدا ولا  
ولاهو عند المحققين واما كلمات ابراهيم علي بنينا وعليه الصلاة والسلام  
الثلاث المذكورة في الحديث انه لم يكذب الا ثلاث كذبات ثنتين من في  
ذات الله تعالى وهما قوله اني سقيم وقوله بل فعله كبيرهم هذا والثالثة  
قوله فلنكوني زوجة هذه اخي فليس هذا من باب الكذب الحقيقي الذي  
يديم فاعده واذا اطلق الكذب على هذا الجوز اما قوله اني سقيم فقال  
الحسن معناه ساسقم لان كل مخلوق معرض لذلك وقيل سقيم القلب اي  
مفتم بما شهدت من كفرهم وضلالتهم وقيل مطعون وكانوا يفرون من  
الطاعون واما قوله بل فعله كبيرهم هذا الآية فقال القتيبي معناه  
بل فعله كبيرهم ان كانوا ينطقون على سبيل الشرط فجعل النطق شرطا  
للفعل اي ان قدروا على النطق قدروا على الفعل فارادهم عجزهم  
عن النطق وفي ضميره انا فعلت ذلك واما قوله لزوجه ساره هذه  
اخي يعني في الاسلام قال جد من قائل ان المومنون اخوة وهكذا  
جميع ما وقع في الكتاب والسنة مما ظاهره مخالفا لما يجب للرسل عليهم  
الصلاة والسلام فهو مؤول وتجوز ان يكون الله تعالى اذن له

في ذلك المقصد الصالح وتزيينهم والاحتياج عليهم كما اذن ليوافق  
عليه السلام حتى امر مناديه فقال لا خوته ايها العير انكم لسارقون  
ولم يكونوا سرقوا انتهى والحياة بفعل شيء اي بان يفعلوا شيئا  
ما ابي عنه بالنسبة للمفعول اي عما ابي الله عنه في تحريم او كراهة  
والمراد بالكراهة ما يشمل خلاف الاول في القول بزيادته قال السعد  
رحمه الله ما نقل عنهم عليهم الصلاة والسلام مما يشتر بكذا او معصية  
فما كان منقولا بطريق التواتر فمصرف عن ظاهره ان امكن والا فحول  
على خلاف الاول وقال عياض رضي الله عنه قد اختلف في عصمتهم من  
المعاصي قبل النبوة فمنها قوم وجوزها اخرون والصحيح ان شاء الله  
تعالى تنزيههم عن كل عيب وعصمتهم من كل ما يوجب الربيب كيف والسيلة  
تصورها كالمستنع فان المعاصي والنواهي انما تكون بعد تقرر الشرع اذ لا يعلم  
كون الفعل معصية الا من الشرع وقد اختلف الناس في حال نبينا صلى الله  
عليه وسلم قبل ان يوحى اليه هل كان متبعا للشرع من قبله ام لا فقال جماعة  
لم يكن متبعا شي وهذا قول الجمهور وهو المختار فالمعاصي على هذا القول  
غير موجودة ولا معتبرة في حقه جسيمة اذ الاحكام الشرعية انما تتعلق  
بالاوامر والنواهي وتقرر بالشرعية انتهى وكما ان شي مما امروا اي امرهم  
الله تعالى بتسليفه اي ايصاله للمخلوق اي لامرهم وهو عدم وفائهم  
به روي عن مسروق انه قال قالت عائشة رضي الله عنها لو كنتم النبي  
صلى الله عليه وسلم شيئا مما اوحى اليه لكنتم هذه الآية وتحفي في نفس



ما الله سبحانه وبليغة ان وصف الرسل عليهم الصلاة والسلام بهذه  
الصفات الثلاثة المستحقة في حقهم امر مستحيل لا يتصور في العقل وجوه  
وجوز اي يمكن عقلا في حقهم عليهم الصلاة والسلام ما اي الذي او شي  
هو من الاعراض جمع عرض بالتركي اي الصفات الحادثة المتجددة  
البشرية اي المنسوبة الي البشر ككف التي لا تؤدي اي لا توصل الي نقص  
في مراتبهم العلية اي السامية وذلك كالمريض المقتضي للامر ونحوه من  
الجوع والعطش واذا به الخلق والسيان لكن بعد التبليغ او فيما لم  
يؤمر بتبليغه فاختار بالاعراض من الصفات الفدعية التي هي صفات  
الاله جل وعلا فلا يصح ان ينصف بها غيره تعالى وبالبشرية من صفات  
الملايكة عليهم الصلاة والسلام وهي التي عن هذه الاعراض التي وضعها  
الله سبحانه في البشر فلا يشترط في الرسل لعدم توقف الرسالة عليها  
وسمي البشر بشرا لانه بادي البشرة وهي ظاهر الجسد وقيل لان الله تعالى  
بأش خلقه كما قال تعالى سبحانه ما خلقت بيدي وبالي لا تؤدي الي  
نقص من وصفهم بالنقايص والمخالفات والادوثة وعدم كمال العقل  
والذكا والمطنة وقوة الراي والفظاظة والعيوب المنفرة للطباع كالحرص  
والجذام والزمانة والصهي والغرس والجنون ولا شك في جواز الاعمال عليهم  
لانه مرض خلاف الجنون قليلا وكثيرا لانه نقص قاله النووي  
وليس الاعمال فيهم كالاعمال في غيرهم لانه اغا يسترحوا منهم الظاهرة دون  
قلوبهم لانها اذا عصمت من النوم الاخف من الاعمال والي قاله الباكي

واجب

واجب عن قضية الوادي بجوابين احدهما انه ما ذكر في الغالب وتلك  
القضية من غير الغالب والثاني ان الشمس والنجوى لا تدرك الا  
خاصة البصر لا بالبصيرة فقلبه مستيقظ وعينه نائمة وهذه الجواب الثاني  
احسن قاله المقرئ وقد ورد انه ما احلم بني قط ومن النقايص والفرج  
والردايج الكريمة ونحو ذلك من الامور المحلة بالروية كالاكل على الطريق  
والخرف الدنية كالحجامة وكل ما يخل بحكمة البعثة من ادا الشرايع وقبول  
الامانة فهو مستحيل في حقهم عليهم الصلاة والسلام واما ما وقع ليعقوب  
فانه لم يكن عي وانما هو غشاوة اصابته من كثرة البكاء على يوسف  
عليهما السلام بدليل انه اذا اتى حين التي فبعض يوسف على وجهه ولو  
كان هي لما زالت بمقتضى العادة وما ذكر عن شبيب عليه السلام من كونه كان  
ضربا لم يثبت السكي ولم يرم بني قط انتهى واما ما وقع لايوب فلم يكن  
جزاما واغاكاد اخر شد يد الامر كبر الوجع اجراه الله تعالى على يده  
فقط دون قلبه ابتلاه ثم عفاه سبحانه منه وما بالفت فيه القصاص  
عنه عليه السلام من تساقط لحمه وكثر يدي يده حتى صار كالليفة لا اصل له  
بل ربما يكفر معتقده لانه يؤدي الي احتقار الانبياء واستنقاصهم عليهم  
الصلاة والسلام وايوب عليه السلام من الروم ولم يكن منهم بني سواء نقله  
في الكبرى واما الكسنة التي كانت في لسان موسى عليه السلام فانها ليست خرس  
واغاهي حبة من حس النار حين وضعه فرعون نمره وجره ليختبره في  
القيز والادرا الما قبض عليه فخرعون فتناول الحجر ووضعها في فيه



وقوله التمرة وذلك حين كان صغيرا في حجر فرعون ثم زالت عنه تلك اللبنة  
بعد الامسال واستجبت دعوته في قوله واحلل عقدة من لساني يفقهوا  
يقفوا قولي وبالجملة فكل ما اورد في حق الانبياء والملائكة عليهم الصلاة  
والسلام نقصا من الكتاب والسنة وجب تاويله والله تعالى اعلم  
ولما فرغ من ذكر ما يجب في حق الرسل وما يستحيل وما يجوز شرع  
يتكلم علي دلایل ذلك فقال اما برهان وجوب صدقهم عليهم الصلاة  
والسلام فلا هم لو لم يصدقوا بان كذبوا وقالوا لا يوافق الواقع للزم  
من ذلك وقوع الكذب في خبره تعالى وهو محال وشاري بيان الضرر  
بقوله تصديقهم تعالى لهم بالحجة وهي عرفا كما قال الفخر الرازي امر خارق  
للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة قال السعد انا قال امر  
يتناول الفعل كالتحارر الما من بين الاصابع وعدم الفعل كعدم الحرق  
النار ابراهيم عليه السلام ومن اقتصر على الفعل جعل المعجزة هاهنا كون  
النار بردا وسلاما او بقا الجسم علي ما كان عليه من غير احراق انتهى واخصر  
بالخارق للعادة عن المعتاد لعدم الاختصاص فيه كطلوع الشمس من المشرق  
وعزوها بالقرب مثلا فانه يستوي فيه الصادق والكاذب والعادة كما  
في الشقيج غلبة معني من المعاني علي الناس وحرقها مخالفة حكمها شيئا  
بحرق المنقل وبقيد المقارنة للتحدي عن كرامات الاوليا فانهم لم  
يتحدوا علي احداي لم يدعوا دليلا علي صدقهم والعلامات الار  
هاضية التي تقدم بعثة الانبياء ناسيا لها كتظليل الفضايل له صلي

الله

الله عليه وسلم قبل دعواه الرسالة وقوله الارهاضية الارهاض  
هو عبارة عن الولاية الدالة علي بعثة نبي قبل بعثته كالنور الذي كان  
يظهر في جبين عبد المطلب مأخوذة من الرهص بكسر الراء وهو اساس  
الحائط فاطلف علي هذه العلامات الارهاضية لانها تاسيس لقاعدة  
النبوة انتهى من شرح الكبرى وعن ان يتخذ الكاذب معجزة من مضي  
حجة لنفسه وعن ما انا قال اية صدي كذا ما وقع بدون تعديده في الارشاد  
ولو ظهرت اية من شخص صامت لم تكن معجزة ومعني التحدي ان يقول  
مدعي الرسالة اية صدي كذا فيقع ذلك وذلك لان شقاق القر له صلي  
الله عليه وسلم فرقتين والتحدي دعوي الخارق دليلا علي الصدق اما  
بلسان الحال او بلسان المقال وبقيد عدم المعارضة عن السحر والشعوذة  
وهي حقة حركة اليد مع اخفاء وجه الحيلة وقال بعض الناس السحرة  
هو الذي تقول العامة فيه ابو مسلمي فانها يعارضان في بطلان وقد  
اشتمل هذا التعريف بالقافية علي القنود السبعة التي اعتبرها المحققون  
في المعجزة اولها ان تكون فعلا لله تعالى او ما يقوم مقامه من الترتل ليقرر  
كونه تصديقا منه سبحانه الا في به ثانيا ان يكون خارقا للعادة اذ  
الاعجاز لا يكون بدونه ثالثا ان يكون ظهوره علي يد مدعي النبوة ليعلم  
انه تصديق رايها ان يكون مقارنا لدعوي حقيقة او حكما لانه  
شهادة وهي لا تكون قبل الدعوي خامسا ان يوافقا للدعوي اذ  
المخالف لا يعد تصديقا منه تعالى لاني به كلفا لجبل عند دعوي



مدعي الرسالة ان معجزتي فلق البحر حقيق عيني الخارق سادسها ان لا  
يكون مكذبا له كقوليه معجزتي نطق هذا الجماد فقط بانه مفتر كذاب  
فانه يدل علي كذبه المأمون علي ان الشيخ بن دهاق اختار ان تكذيب  
اليدين وخوها غير قاذح موجه اذ لا بان التحدي انما وقع بحجج النطق  
وقد وقع والتصديق لم يقع التحدي به حتي يضر بخلفه انني كان  
ما لوقال معجزتي نطق هذا الا ساد الميت او احيا ومفي وشهد به  
مفتر كذاب فانه لا يدل علي كذبه لان المعجزة انما هي نطقه او احياؤه وبعد  
ذلك هو مكلف مختار فرعا لاختار الكفر علي الايمان ومذهب القاضي  
انه قاذح لكن بشرط ان تطول مدة حياته بعد الهود الي الحياة بل يموت  
عقب التكذيب سابعها ان تتعذر معارضة الامن بني مثله فانه هذا  
هو حقيقة الاعجاز النقي وقد انطبق عليها بلا تكلف قول السعد  
هي امر يظهر خلاف العادة علي يد مدعي النبوة عند تحدي المنكرين  
علي الايمان مثله قلت وزاد بعضهم قيلا تامنا وهو ان لا يكون الخارق  
واقفا في زمان نقض العادات فاقع عند قيام الساعة وفيها لا يعد  
مصدق لمن ادعاه شاهد علي نبوته فوقع طبق ما ادعاه واعلم ان نبينا  
صلي الله عليه وسلم مع كثرة معجزاته لم يتحد الا بالقران ونهي الموت ذكره  
بعضهم انتهى وشار بقوله النازلة منزلة قوله جل وعز لتك الامة التي  
بعث اليها الرسول صدق عبدي في كل ما يبلغ بالشديد عنى ان الموت  
قول علي صدق من ظهرت علي يده وتنزل منزلة دلالة القول عليه المعنى

انها

21  
انها تنزل في الدلالة علي تصديق الرسول منزلة التصديق بالكلام وتساوي  
في المعنى لا انها تدل علي ان الله تعالى قال صدق عبدي حتي تتوقف حينئذ  
دلائلها علي سبق المعرفة بان الله كلاما يصح ان يقول فيه صدق عبدي  
واغافل المعنى يعرف من خارج بالدليل العقلي والنقلي وهذا كالاتشارة  
بالراس علي وجه مخصوص تنزل منزلة قول المشير نعم اولا فان معني  
ذلك انها تدل بحسب المواضعة دلالة نعم اولا وليس المعنى قطعا انها تدل  
علي انه قال في الجواب نعم اولا كيف وهي تنزل منزلة نعم اولا في الفصح  
والابكم فان تنزلها منزلة الكلام لا يتوقف علي كون زيد متكلم في نفس الامر  
فضلا عن ان يتوقف علي سبق المعرفة بانه متكلم قال وهذا الجواب عن الاشكال  
المفقد في السؤال هو في غاية الوضوح هذا كلام الشيخ في شرح الحوصية  
وهو ابيت واطهر حاله في الشرح والله تعالى اعلم بنقله المقرئ وقد  
وقد صوب العلم الدعوي الرسول الرسالة وطلبه المعجزة من الله سبحانه  
دليلا علي صدقه مثالا ليتضح دلائلها علي صدق الرسول ويعلم ذلك علي  
للضرورة فقا لولمثال ذلك ما اذا قام رجل في مجلس ملك عمرائه  
وسمع بحضور جماعة وادعي انه رسول هذا الملك اللهم فطلبوه بالجماعة  
فقال انت مخالف الملك عادة ويقوم عن سريرته ويقعد ثلاث مرات مثلاً  
فمعل ذلك فلا شك ان هذا الفعل من الملك علي سبيل الاجابة من الرسول  
تصديق له ومفيد للعلم الضروري بصدقه بلا ارتياب ونازل منزلة  
قوله صدق هذا الانسان في كل ما يبلغ عنى ولا فرق في حصول العلم



الضروري بصدق ذلك الرسول بين من شاهد ذلك الفعل من الملك  
ومن لم يشاهده الا انه بلغه بالتواتر خبر ذلك الفعل قال الشيخ ولا  
شك في مطابقة هذا المثال لحال الرسل عليهم الصلاة والسلام فلا يبرأ  
في صدقهم الا من طبع علي قلبه والعياذ بالله نساه سبحانه ثبات  
الايمان والوفاء علي اكمل حالاته بلا محنة دنيا ولا آخرة انتهى وبيان  
استحالة الكذب في خبره تعالى ان كل عالم يصح ان يخبر علي وفق علمه  
وكل ماصح ان يتصف به جل وعلي وجب له فيكون اتصافه اذ بالخبر  
علي وفق علمه الذي هو معني الصدق واجبا فصدق اذن وهو الكذب  
مستحيل فلو جاز الكذب والكذب علي الله محال لان خبره علي وفق علمه  
والخبر علي وفق العلم لا يكون الا صدقا لخبره تعالى لا يكون الا صدقا  
تنبيه قيل الاولي ان يقول بدل للزم الكذب للزم عدم الصدق  
نادى بامع الله تعالى انتهى وتقرير الدليل علي وجوب صدق الرسل  
عليهم الصلاة والسلام من ملزوم ولازم ان تقول اذ لو صدقوا  
الرسل ملزوم للزم الكذب في خبره تعالى لازم ببيان الملازمة  
لتصديقه تعالى لهم بالهجرة الي اخره لكن لزوم الكذب في خبره تعالى  
محال ببيان الاستثائية لان خبره علي وفق علمه والخبر علي وفق  
العلم لا يكون الا صدقا واذا بطل الكذب في خبره تعالى بطل الكذب  
في خبر الرسل واذا بطل الكذب في خبر الرسل وجب صدقهم علي  
المطلوب وتقريره من مقدمتين اذ تقول الا له يستعمل عليه الكذب

صغري

في خبره تعالى لا يكون الا صدقا

صغري وكل من استحال عليه الكذب فرسله صادفون كبري ينتج الا له  
رسله صادفون صحة الصغري لان خبره علي وفق علمه وصحة الكبري  
لتصديقه تعالى لهم بالهجرة واما برهان وجوب الامانة لهم عليهم الصلاة  
والسلام فلا يتم لو كانوا يفعل محرم او يفعل مكروه اي بان فعلوا محرم  
او مكروها لا تقبل فعل ذلك المحرم او المكروه طاعة اي مامورا به في حقهم  
عليهم الصلاة والسلام وذلك محال واثار الي بيانه اللزوم بقوله لان الله  
تعالى قد امر بالاقتداء بهم في ما لم يخضعوا به من اقوالهم وافعالهم قال  
جل من قابل في حق نبينا ومولا نأخذ صلي الله عليه وسلم قل ان كنتم  
تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله وقال واتبعوه لعلكم تهتدون وقال من  
يطع الرسول فقد اطاع الله الي غير ذلك مما يطول يتبعه ولا يامر تعالى  
عباده محرم ولا مكروه قال تعالى قل ان الله لا يامر بالفحشاء والبيان بطلان  
التالي الجمع بين متنايين وهو كون الشيء مامورا به نهيا عنه والله  
اعلم تنبيهات الاول اذا قال طاعة ليلابيتوهم ان الامر علي فعلهم المحرم  
او المكروه الا ذنبا اتباعهم فيها وجواز الاقدام عليهما الذي هو اعم  
من كونه طاعة وزاد التقيد بغير حقهم اشارة الي ان بفضل فعلهم  
وان كان يطلق عليها اسم الاباحة بالنظر الي الفعل في نفسه وصدور  
من عامة المؤمنين فهو في حقهم عليهم الصلاة والسلام كمال معرفتهم  
بالله تعالى وسلامتهم من دواعي النفس والهوى لا يقع منهم الاطاعة  
يشابون عليها واقل ذلك تعليم البرية وناهية عن رتبة العقليم وعظيم



فضلها واجل لخصار افعالهم في الواجب والمندوب علي هذا الذي  
ذكر اقتصر علي ما يقتضي الاختصاص منهما وهو الطاعة في قوله  
طاعة الثاني استشكل قوله بالاقتداء بهم بان الاقتداء بغير نبينا لا يلزمنا  
واجيب بوجهين احدهما ان يكون بنا علي ان نترجم من قبلنا شرع لنا  
فيما لم يرد فيه عن نبينا شي والثاني ان ضمير امرنا للمكلفين لا لخصر  
هذه الامة الثالث قال المأمون اعترض هذا الدليل بانه لا يجب ان يكون  
افعالهم كلها طاعة الا بعد ثبوت العصمة التي الكلام فيها فالواقع  
في الاستدلال بالاجماع وذلك انه قد علم من دين الصحابة ومن بعدهم  
من ائمة الهدى اتباعه صلى الله عليه وسلم في جميع افعاله من غير توقف ولا نظر  
اصلا ولو جاز صلى الله عليه وسلم المخالفة في شيء ما انتسبوا به ولا ظاهر  
حتم عن ذلك فقد ظلموا انفسهم لما خلع نعليه وترعوا لخواصهم لما نزع  
خاتمه وحسن اي كشف ابوبكر وعمر عن ركبتيهما في قضية جلوسه علي  
البيبر كما فعل صلى الله عليه وسلم وكانوا يبحثون البحث العظيم عن هيته  
جلوسه ونومه وكيفية اكله وغير ذلك ليقصدوا به وانظر قول عمر رضي  
الله عنه للحجر الاسود لقد علمت ان لا حجر الا تضرب ولا تنفع ولولا اني رايت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك وسال رجل عبد الله  
بن عمر رضي الله عنهما فقال يا ابا عبد الرحمن ان اجد صلاة الخوف وصلاة  
الحضر في القرآن ولا اجد صلاة السفر فقال ابن عمر يا بني ان الله  
بعث النبي محمدا صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئا فاعانقنا فقل كما راينا

يفعل

يفعل وقد نقل عن السلف رضوان الله تعالى عليهم من امثال هذا ما لا ياتي  
عليه الحصر والجملة فالاتباع له صلى الله عليه وسلم في جميع افعاله الا  
ما اختص به مما علم من دين السلف ضرورة ولا شك ان هذا دليل قطعي  
اجماعا علي عصمته صلى الله عليه وسلم وفي مفناه عصمة سائر الرسل عليهم  
الصلاة والسلام وتقدير الدليل علي وجوب الامانة للرسل عليهم السلام  
من ملزوم ولازم ان تقول اذ لو خانوا بفعل محرم او مكروه ملزوم لانقلب  
الحرم او المكروه طاعة في حقهم لازم ببيان الملازمة لان الله تعالى قد امر  
بالاقتداء بهم الخ لكن انقلاب الحرم او المكروه طاعة في حقهم محال ببيان الاستثنا  
لانه جمع بين النقيضين وهما الاذن وعدم الاذن اما الاذن فلا مره تعالى  
بالاقتداء بهم واما عدم الاذن فلم يبيحه سبحانه عن الحرم واما المكروه واذ  
بطل الجمع بين النقيضين بطل انقلاب الحرم او المكروه طاعة واذ بطل  
انقلابها طاعة بطل خيانة الرسل واذ بطل خيانتهم تفيت الامانة لهم وهو  
المطلوب وتقديره من مقدمتين ان تقول الرسل يستحيل انقلاب الحرم  
او المكروه طاعة في حقهم صفري وكل من استحال انقلاب الحرم او المكروه  
طاعة في حقه فهو امين كبري ينسخ الرسل املا صحة الصفري لانه جمع  
بين النقيضين وصحة الكبرى لانا استحالته اللازم تؤذن باستحالته  
اللزوم قوله وهذا اي التقرير بعينه هو برهان اي تقرير برهان وجوب  
الثالث وهو تبليغ ما امروا به بلا غش ولا خداع لانك تقول فيه اذ لو خانوا  
بكتمان شي مما امروا به بلا غش ولا خداع لانك تقول فيه اذ لو خانوا



في حقهم لازم بيان الملازمة لان الله تعالى قد امرنا بالاقتداء بهم الخ لكن  
انقلاب الكتمان طاعة في حقهم محال ببيان الاستثنائية لانه جمع بين  
التقيضين وهما الاذن وعدم الاذن واذا بطل اللازم الذي هو انقلاب  
الكتمان طاعة في حقهم بطل ملزومه الذي هو كتمان الرسل واذا بطل اللازم  
وجب تبليغهم وهو المطلوب وتقريره من مقدمتين ان تقول الرسل يستحيل  
عليهم الكتمان صفري وكل من استحال عليه الكتمان فهو مبلغ كبري ينتج الرسل  
مبلغون ولا شك ان الرسل عليهم الصلوات والسلام لو وقع منهم خلاف ذلك  
لكن ما مورين بان تقتدي بهم في ذلك فكنم تخب ايضا بعض ما اوجب  
الله علينا تبليغه من العلم النافع لمن اضطرب اليه كيف وهو محرم مبلغون  
فاعلمه قال جل من قائل ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى  
من بعد ما بيناه للناس في الكتاب الاية وكيف يتصور وقوع خلاف منهم  
ومولانا جل وعز يقول لنبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم يا ايها الرسول  
بلغ ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته اي لم يبلغ  
بعض ما امرت بتبليغه من الرسالة فحكم حكم من لم يبلغ شيئا من ما رقت  
شهد مولانا جل وعلا لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم بكمال التبليغ فقال  
تقالي اليوم اكملتكم دينكم واعممت عليكم نعمتي وقال لا اكرام في  
الدين قد تبين الرشدين اني وقال فتول عنهم فما انت معلوم  
والاي في دلائل كثيرة واما دليل جواز الاعراض الشرعية عليهم  
غيرها بالدليل والبراهين تقننا او فرقا بين المحسوس  
وغيره

وغيره او فرقا بين الواجب والجائز والالف واللام في الاعراض للمصنف والمفسر  
هو قوله فيما تقدم الاعراض التي لا تؤدي الى نقص في مراتبهم العلمية صلوات  
وسلامه عليهم فمشاهدة اي روية وقوعها بهم لمن عاصروهم وليس بعد  
البيان بيان ونقل ذلك بالتواتر لمن بعدهم وهو نقل خلف عن سلف وذلك  
يستلزم جوازها في حقهم لقيام الدليل على استحالة انقاصهم بالمحرم او  
المكروه فقد شوهدهم مرضهم وجوعهم واذاية الخلق لهم وغير ذلك ولكن  
حد ذلك منهم البرهان الظاهر اما قلوبهم باعتبار ما فيها من المعارف والا  
فلا يخجل المرض وخوفه بقلاصة ظفر منها وتقرير هذا الدليل من ملزوم ولازم  
ان تقول اذ لو لم تكن الاعراض البشرية جائزة ملزوم لما وقعت بالرسل  
لازم بيان الملازمة لوجوب عصمتهم من المحرم والمكروه لكن نفى وقوعها  
بهم بحال ببيان الاستثنائية مشاهدتها لاهل زمانهم واذا بطل نفى وقوعها  
بهم بطل نفى جوازها واذا بطل نفى جوازها تقيس جوازها في حقهم وهو  
المطلوب وتقريره من مقدمتين ان تقول الاعراض البشرية واقفة  
بالرسل صفري وكل ما وقع بالرسل فهو جائز في حقهم كبري ينتج الاعراض  
البشرية جائزة في حق الرسل صحة الصفري المشاهدة وصحة الكبرى  
لوجوب عصمتهم من فعل المحرم والمكروه ولما كان نزول تلك الاعراض  
البشرية بهم صلوات الله وسلامه عليهم ليس كنز ولها بغيرهم في امكان عدم  
اقتنائها بالفوائد التي تصيرها قربي وعبادات بل لا تنزل بهم الاعراض  
عن حظ النقص ودواعي الهوى معفوفة بالفوائد العرفانية اشار



الى بعض تلك الفوائد بقوله وفائدة وقوعها بهم اما لتقظيم اجورهم  
كما في مرضهم وجوعهم واذا اية الخلق لهم ولهذا قال صلى الله عليه وسلم  
اشد كرم بلا الانبياء ثم لا مثل فالامثلة خفا ان مولا ناجل وعز قادر علي  
ان يوصل لهم ذلك الثواب الاعظم بلا مشقة تلخصهم اصلا لكن حكمته  
التي لا يحرم العقل حول حصرها اختار ان يوصل لهم ذلك الثواب مع  
تلك الاعراض يفعل ما يشاء لا يسأل عما يفعل سبحانه اول للشرع اي للبين  
للاحكام المتعلقة بها للخلق كما عرفنا احكام الشريعة في الصلاة من  
سهر سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وكيف تؤدي الصلاة  
في حالتي المرض والخوف من فعله عليه الصلاة والسلام لها عند ذلك  
وكيف يوكل الطعام ويشرب الشراب من الكه صلى الله عليه وسلم  
وشربه والا فهو صلوات الله وسلامه عليه غني عنها لانه يبيت  
عند ربه يطعمه ويسقيه او للتسلي عن الدنيا اي التصبر ووجود  
الراحة واللذة لفقدها وعدم المبالاة بها قال جل من قابل وما  
الحياة الدنيا الامتاع الفروور وقال انا الحياة الدنيا لعب ولهو  
الايه والتنبه لحسنه اي رذالة وحقارة قدرها اي الدنيا عند  
الله تعالى والتنبه لعدم رضاه بها دار جزاي مكافات لا وليا  
جمع ولي ومقام الولاية اول مقامات النبوة فكل مني ولي ولا  
عكس باعتبار احوالهم فيها عليهم الصلاة والسلام من مقاساتهم  
لشدائدها واهوائها واعراضهم عنها وعن زخرفها الذي غر كثيرا

من

من الحمق اعراض العقل عن الجيف والنجاسات ولهذا قال صلى الله عليه  
وسلم الدنيا جيفة قذرة ولم ياتخذوا عليها الصلاة والسلام منها الا شبه  
زاد المسافر السجمل ولهذا قال عليه الصلاة والسلام كن في الدنيا كأنك  
غريب او عابر سبيل وقال كانت الدنيا ترزق عند الله خارج بقوة  
ماسقي الكافر منها جرعة ماء فاذا نظر العاقل في احوال الانبياء  
عليهم الصلاة والسلام باعتبار رزية الدنيا وزخرفها علم علم يقين  
انها لا قدر لها عند الله اذ لو كان لها قدر عند تعالي ما حامها  
انبياء ورسله وخاصة خلقه ولو كانت داجر العجل لهم النعيم فيها  
لا نهم اكثر للخلق عبادة واشدهم لله طاعة بل لو جازي بها جميعا و  
منهم الى وقت مجيئه لان ادنى اهل الجنة منزلة من له قدر الدنيا سبع  
مرات كما ورد في الخبر قيل قوله باعتبار احوالهم فيها يتنازع تقظيم وشرع  
وتسلي والله تعالى اعلم مهمتان الاولى الولي عرفاهو العارف بالله  
تعالى سبحانه وبصفاته حسب الامكان المواضع على الطاعات المحببة للعاصي  
المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات المباحة ففيل بمعنى مفعول  
لان الله تعالى تولى امره فلم يكله الى نفسه ولا غير لحظة بل تولى رعايته  
قال جل من قايد وهو يتولى الصالحين او يعني فاعل لانه يتولى عبادة  
الله وطاعته على الدوام والتوالي من غير ان يتخللها عصيان ولا الفتن  
ولجب بحقه حتى يكون الولي عندنا وليا في نفس الامر بحيث يتحقق  
قيامه بحقوق الله تعالى على الاستقصاء والاستيفاء لجميع ما امر به



ويتحقق دوام حفظ الله تعالى اياه في السرا والضر اقاله القشيري الثانية  
الاوليا محفوظون بمعنى انهم كلما اذنبوا وفقهم الله تعالى للتوبة لا يقتصرون  
فلا يمتنع وقوع الذنب منهم ولذلك لا يامنون بذكر الله سبحانه فهم مؤمنون  
رحمته وتخافون عذابه جعلنا الله من المحبين لهم والمحسنيين عليهم بفضل  
ورحمته امين واعلم ان التقيا من اوليا الله تعالى والنجيا والبدلاء  
والاخيار والهد والفوت ويقال له القطب يسمى هذه وهذه لا يزالون  
الي يوم القيامة تعدد التقيا خمسمية والنجيا سبعون وعصر والبدلاء  
اربعون بالشام والاخيار سبعة ولا قرار لهم بل تجولون في الارض  
والهد اربعة علي زوايا الارض اي علي اركانها كل واحد علي ركن  
منها والقطب واحد بمكة وهو الفوت فاذا مات الفوت جعل الله  
مكانه واحدا من الاربعة ومكان ذلك الرابع واحدا من الاخيار  
السبعة ومكان ذلك السابع واحدا من البدلاء الاربعة ومكان ذلك  
اواحد واحدا من النجيا السبعين ومكان ذلك الواحد واحدا من  
التقيا الخمسمية ومكان ذلك الواحد واحدا من ساير العامة قاله  
ذوالنون تمة قال الفهري رحمه الله ويكتفي في اثبات الائمة  
بالعلم بالله عز وجل لا من كل وجه بل علي الجملة فيعلم انه موجود  
ازلي غني واحد في ذاته وصفاته وآهيته وتدبيره ليس كمثل شئ  
وانه تعالى عادل في افعاله وان محمدا عبده ورسوله ارسله بالهدى  
ودين الحق وانه صادق في جميع ملجابه صلى الله عليه وسلم ويكفي

معرفة

معرفة ذلك بطريق ما في الدلائل كثرة وكل ما سوي الله دليل عليه  
واما التفضيل فمن فروض الكفاية انتهى وبالله التوفيق ولما فرغ من  
ذكر ما يجب علي المكلف معرفته من عقايد الايمان في حقه تعالى وفي حق  
رسوله عليهم الصلاة والسلام مبرهنا علي كل ذلك كل الفايده بشي لم يسبق  
اليه وهو اندراج جميع ذلك تحت طي التوحيد والايان وهما لا اله الا الله  
محمد رسول الله ليحصل علم بعقايد الايمان تفضيلا واجمالا ويعرف بذلك شرف  
هذه الكلمة وما انطوت عليه من الحاسن فقال وتجمع معاني الفاظ هذه  
العقايد كلها الا هيتها ونسبها قول لا اله الا الله محمد رسول الله اي معنا  
لان تضمن لا اله الا الله للعقايد انما هو باعتبار معناها لا باعتبار لفظها  
قالا في داخل تحت معني لا اله الا الله والنبوي تحت معني محمد رسول  
الله تسمية ما اسرنا اليه من ان قوله وتجمع معاني هذه العقايد علي حذف  
مضاف مثله عند شئنا العلامة قاضي القضاة ولا شك ان هذه الكلمة  
ما يجب علي كل مكلف مومن ان يفتني بشأنها اذ هي ثمن الجنة والنقطة من  
المهالك دينا واخري وتنه نص العلماء علي انه لا بد من فهم معناها يريدون  
ولو بالاجمال والامر يتفهمها صلحها في الانقاذ من الخلود في النار ومعنا  
علي ما اشار اليه الشيخ رضي الله عنه في الشرح باختصار انه لا شك انها  
محتوية علي نفى واتحاد فالمعني كل فرد من افراد حقيقة الاله غير الخالق  
جل وعلي والمثبت من تلك الحقيقة فرد واحد وهو مولانا جل وعزواني  
بالا نقصر حقيقة الاله عليه تعالى بمعنى انه لا يمكن ان توجد تلك الحقيقة



لغيره سبحانه عقلا ولا شرعا وحقيقة الاله هو الوجود المستحق  
للعباداة ولا شك ان هذا المعنى كلي اي يقبله بحسب مجرد ادراك معناه  
ان يصدق علي كثيرين لكن البرهان القطعي دل على استحالة التعدد  
فيه وان معناه خاص بالرب تعالى فقط فالاسم المعظم المذكور بعد حرف  
الاستشمال ليس هو معنى الاله فيكون كليا بل هو جزئي علم علي ذات واحد هو  
سبحانه لا يقبل معناه التعدد هنا ولا خارجا ولو كان معنى الاله كعني الاله  
لزم استثناء الشيء من نفسه وان لم يحصل توحيد من الكلمة المشرفة وكذا  
لو كان معنى الاله جزئيا مثل اسم المعظم لزم ايضا استثناء الشيء من  
نفسه والتناقض في الكلام باثبات الشيء ثم نفيه والحاصل ان للقباني  
المقررة عقلا في هذه الكلمة باعتبار معنى المستثنى منه والمستثنى اربعة  
ثلاثة منها باطللة والرابع ينقسم الي قسمين احد قسميه باطل والآخر  
هو الذي يصح من الاقسام كلها فالثلاثة الباطلة ان يكونا جزئيين او  
كليين او الاول جزئيا والثاني كليا والرابع عكس الثالث وهو ان يكون  
الاول كليا والثاني جزئيا فان كان المراد بالكلي الذي هو الاله مطلق  
المعبود لم يصح ما يلزم عليه من الكذب كثرة المعبودات الباطلة وان  
كان المراد بالاله المعبود بحق صح فاذا لا يصح من هذه الاقسام  
كلها الا ان يكون الاله كليا بمعنى المعبود بحق والاسم المعظم علم للرب  
الموجود منه فالمعنى علي هذا لا يستحق للعبودية له موجودا او  
في الوجود الا الفرد الذي هو خالق العلم اجل وعزوان شيت

قلت

قلت في معنى الاله هو المستغني عن كل ما سواه والمفتقر اليه كل ما عداه  
وهو اظهر من المعنى الاول واقر بانه وهو المختار في تفسير الاله من  
جهة ان فيه ادراج العقائد في جملتين وكلامين بخلاف السحق للعباد  
فيه ادخال العقائد كلها تحت شيء واحد وما قل الاله راجع الاشياء تحتها اقر  
فما قاله المقرري الاول قال القراني في الذخيرة في قول المودن لا اله الا  
الله وليس المراد في المعبود كيف كان لوجود المعبود في الوجود كالاخصا  
والكواكب بل ثم صفة مضمرة تقديرها لا معبود مستحق للعبادة الا الله  
ومن لم يصح هذه الصفة لزم ان يكون تشبها كذا انتهى الثانية  
حكى عن النبي رحمه الله انه قال قد سيل فقها عجايب او غيرهم من الائمة  
في اوائل هذا القرآن التاسع او قبله يسير عن شخص ينطق بكلمتي  
الشهادة ويصلي ويصوم ويحج ويفعل كذا وكذا من افعال الخير لكن انا  
ياي بصورة الاقوال والافعال فقط علي حسب ما يري الناس ولا يدري  
معنى لا اله الا الله ولا معنى الرسول وبالجملة فلا يدري من كلمتي الشهادة  
ما ثبت ولا ما نفي وما يتوهم ان الرسول عليه الصلاة والسلام نظير الاله  
لما راء لزم الذكر معه كلمتي الشهادة وفي كثير من المواضع فهل ينتفع هذا  
الشخص بما صدر منه من صور القول والفعل وهذا تصديق حقيقة الايمان  
عليه فيما بينه وبين ربه اولا فاجابوا كلهم بان مثل هذا لا يضرب له في  
الاسلام ثم وان وقع منه من صور الاقوال والافعال ما وقع انتهى  
المقرري وهذا الذي استؤا به في هذا الشخص ومن كان علي حالته حلي



لا يختلف فيه اثنان وانما نزاع اهل العلم واختلافهم فيمن عرف مدلول  
الشهادتين وجزمهما تضافهما من عقائد التوحيد من غير تردد الا ان  
جزءه بذلك التقليد ومجرد الشاة بين قوم موافقين من غير ان يعرف  
برهاناً على ذلك انتهى المراد منه والى بيان الجمع مقتدياً بما يتوقف عليه  
من تبين معنى الألوهية ومرتبا عليه معنى التركيب في الكلمة المشرقة  
اشار بقوله اذ معنى الألوهية استغنى الاله عن كل ما سواه وانتقار  
كل ما سواه اليه فمعنى لا اله الا الله على هذا التفسير المذكور للألوهية  
لا مستغنى اي مكتفياً بنفسه عن كل ما سواه من سائر الموجودات ولا  
احد منها ايضا مقتضياً اليه كل ما عداه الا الله تعالى الذي هو خالق  
الموجودات كلها جل وعلا اتي بهذا دليلاً على قوله ويجمع معاني هذه  
العقائد كلها لان قايلاً قال له كيف تجمع هذه الكلمة الواحدة جميع  
العقائد التي سبق تفصيلها اجابة فقال لان معنى الألوهية التي  
نفيناها عن غير الله واشتبهاها الله على سبيل الحصر هو كذا وكذا  
ففسرها باستغنى الاله عن غيره وانتقار الغير اليه والاستغنى والاستغنى  
يستلزم ان جميع العقائد على ما يأتي تبين ان الاول اورده على قوله  
اذ معنى الألوهية الى الدور لان معرفة الألوهية متوقفة على  
معرفة الاله والاله متوقف على معرفة الألوهية واجيب  
بان هذا تفسير معقول وليس تعريفاً بالحق او يقال ان الاله جامد  
ولا يتوقف على الألوهية الا لو كان مشتقاً من الاله

الحدود والحدود يستلزم الاحتياج الى المحذور والاحتياج ينافي الاستغنى  
ولو احتاج الى المخصوص لكان حادثاً والحدود يستلزم الاحتياج الى المحذور  
والاحتياج ينافي الاستغنى او محتاجاً الى المحل اي الذات في الجواب وهو  
الاستغنى عن المحل والاحتياج ينافي الاستغنى او محتاجاً الى ما يدفع  
اي يزول عنه التقاير في السمع والبصر والكلام والاحتياج ينافي الاستغنى  
ولما كان الاحتياج مختلفاً باعتبار ما ذكر من الصفات التي بثلاثة استدلالاً  
لذلك الاول قوله لكان محتاجاً الى المحذور الثاني قوله او المحل الثالث قوله  
او من يدفع عنه التقاير وذلك من باب الدفع والنشر المرتب تبين ان الاول  
اغاضنا قوله لولم يجب له تعالى هذه الصفات على كونها جارية وان كان  
في الوجود اعم من الجواز والاستغناء لقوله لكان محتاجاً الى المحذور  
او المحل لان لزوم الحاجة الى المحذور لا يكون في مستقبل الوجود الثاني ففسر  
عليه جعله الاستغنى مستلزماً للقيام بالنفس فانه من باب استلزام الشيء  
نفسه ولجاب عنه الشيخ ابو العباس المجتهد قدس الله سره بان الاستغنى  
الذي فسر به القيام بالنفس خاص والاستغنى هنا الذي هو احد جري  
الألوهية عام والخصر اخذت الاعم انتهى ويؤخذ منه اي من استغنى  
عن كل ما سواه تنزهه تعالى عن الاغراض بمجتمعات جمع غرضها سبق  
في جميع افعاله وجميع احكامه ولا يكن الامر كذلك اي وان لم يكن سبحانه  
منزهاً عن الاغراض في الافعال والاحكام لزوم من ذلك انتقاره تعالى  
الي ما ياتي ذلك الشيء الذي يحصل بالتشديد عن غرضه لتوقف حصوله على





له حجة على الفعل والحكم والمتوقف يستحيل حصوله بدون المتوقف عليه  
لما ثبت في السابق وان كل من له عرض في شيء فهو محتاج الى ذلك الشيء والحق  
ينافي الاستغناء والحاصل ان الفرض المنفي عنه تعالى عبارة عن وجوده بلغة  
يقتضيه جل وعلا على ايجاد فعل من الافعال او على حكم من الاحكام الشرعية  
من مراعات مصلحة تقود اليه سبحانه اولا في خلقه واحكام انظار الوجهين  
مستحيل على الله تعالى اما عودها اليه جل وعز فلما يلزم عليه من احتياجه  
تعالى الي ان يتكلم بمخلوق واما عودها الي خلقه فكذلك ايضا لما يلزم  
عليه من دفع النقص عنه جل وعلا بخلف المصلحة لخلقته ودفع النقص  
كحال فلزم ايضا في هذا الوجه الثاني احتياجه جل وعز الى مخلوق في  
المصلحة التي يوجب لخلقته كالثواب مثلا ليتكلم بها والاحتياج ينافي  
الاستغناء كيف يصح ذلك وهو جل وعلا الفتي المكتفي بذاته العلية عن  
كل ما سواه من جميع العالم وكذا يوحى منه اي من استغنايه عن كل ما  
سواه ايضا اي رجوعا انه لا يجب وجوب اعقليا عليه تعالى فعل اي  
ايجاد او اعدام من شيء الممكنات كالاجزاء والاعراض ولا يجب عليه تعالى  
ايضا تركه اي ذلك الاجزاء او الاعداد اذ لو وجب عليه تعالى شيء منها اي  
الممكنات عقلا اي بالنسبة الي نظر العقل في نفس ذلك الشيء كالثواب  
مثلا في حق من اطاعه كما تقوله المفسر له اذ لم يله الله وكذلك العقاب  
في حق من عصاه لكان الله جل وعز مقتضرا اي محتاجا الى ذلك الشيء الواجب  
عليه ليتكلم به لان الكلام في عمل الواجب عليه والنقصان في تركه اذ لا

تجب في حقه تعالى الاما اي شيء او الذي هو محال لانه تعالى بعيد  
عن النقائص منزلة لانها تقتضي الاحتياج والاحتياج ينافي الاستغناء  
كيف يقال انه سبحانه مقتضى شيء من الاشياء ليتكلم به وهو جل وعلا  
الفتي بالذات عن كل ما سواه من جميع الكائنات قيل وهذا هو القسم الثالث  
في الفقيدة وهو ما يجوز في حقه تعالى الا ان عبارته ليست بواقعية به كما  
يعلم بالتأمل اذ غاية عبارته ابطال كون شيء من الممكنات واجبا ولا يلزم  
من نفي الوجوب عن الشيء اثبات الجواز له لاحتمال ان يكون مستحيلا لما  
علم ان الحكم العقلي داير بين الوجوب والاستحالة والجواز انتهى وما فرغ  
من ذكر ما يندرج من المقاييد تحت الاستغناء الذي هو لحد معنى الالهية  
علي ما مر شرع ينظم علي ما يندرج ويدخل منها تحت المعنى الثاني الذي هو  
الافتقار فقال واما افتقار اي احتياج كل ما سواه اليه جل وعز فهو واجب  
اي يستلزم له تعالى الحياة وعموم القدرة اي كل شيء ممكن وعموم الارادة كذلك  
والعلم ثم ذكر الدليل على ذلك فقال اذ لو استغنى عنه تعالى شيء من هذه  
الصفات الاربع او كلها لما امكن ان يوجد سبحانه من العدم شيئا من  
الحوادث الخفية او العظيمة لان استغنايه عن استغنايه عن التاثير واستغنايه  
يوجب استغنايه عن الاستحالة وجود المتوقف بدون المتوقف عليه ويلزم  
من عدم امكان الاجاد منه جل وعلا عدم افتقار الكائنات اليه فلا يتقرر  
اي محتاج اليه تعالى شيء من الاشياء مطلقا كيف يقال بانه لا يفتقر اليه  
اي محتاج اليه تعالى شيء من الاشياء مطلقا كيف يقال بانه لا يفتقر اليه جل



وعزتي وهو الذي يفتقر اليه كل ما سواه وعلى الفور تنبيهه لو  
اسقط عموم واستغني عنه باقتران الفقيدين بان المفيدة لذلك  
لكان اولي كما فعل فيما سبق ويوجب ايضا له تعالى الوحدانية اي  
وحدانية الذات انفصالا واما اتصالا فاما بحد خل في وجوب مخالفة  
الذي دلالة عليه من المعنى الاول الذي هو الاستغني واما وحدانية  
الافعال في قوله ويؤخذ منه الاثير لشي من الكينيات في اثر مله  
ثم اشار الى الدليل على ذلك فقال اذ لو كان اي وجد معه تعالى ثانيا  
في الوهيته يقدر كما يقدر ويريد كما يريد ويؤخذ ذلك ما اقتصر اليه حل  
وعزتي من الاشياء لزوم عجزها اي الله والاله الثاني المفروض  
مشاركته له تعالى في صفة الوهمية حينئذ اي حين فرض وجود ذلك  
مع الله سبحانه حسب ما تقوم تقريره في برهان الوحدانية تنبيهه  
لوانفراد الضمير في عجزها لنفهم اذ اله العالم هو الذي يلزم عجزه لا الثاني  
المقدر مع ادعي الالهين معالازم لتعدد هما اتفقا واختلفا والظاهر  
لا يوجد شيئا قبل من قابل لو كان فيها اله الا الله لسدنا كيف يقال  
بانه تعالى لا يفتقر اليه شي وهو جل وعلى الذي يفتقر اليه كل ما سواه  
عموما فان قلت وجوب الوحدانية له سبحانه يؤخذ من كلمة التوحيد  
بالمطابقة فلا حاجة لدخولها تحت الكلمة الشريفة بالنسبة لكونها  
ضعيفة اعني دلالة النقص بالنسبة الى المطابقة لجيب بانه اعاد ذكرها  
للاندراج بالنقص في كلمة التوحيد استيعا لذكر العقائد والافلاحة

الى

جعلت فيها لكنه يقتضد ملازماتها لما تارة وان لا يصح فيه التكلف وهذا  
الاعتقاد ديواني بصاحبه الى الكفر لانه يستلزم انكار معجزة الانبياء عليهم  
الصلوة والسلام وانكار ما خبروا به من احوال الموت والقبور والامم لا تخل  
كله من باب خرق الموايد التي تختلف فيها الاسباب العادية عما في كونها  
ولا جل اعتقاد عدم التخل في العاديات انكر الجاهلية البعث وقالوا  
ايضا كما عظماء قدامنا اينما لم يبعثون خلق تصد يد ومن الناس من يقتضد  
حدوث الاسباب العادية وعدم تأثيرها فيما قار بها لا بطلانها ولا بقوت  
جعلت فيها وان مولانا جل وعز جعلاها امارات ودلائل على ما شاع بين  
من الحوادث من غير ملازمة عقلية يفسرها ويبتدع دليلا عليه  
فلهذا صبح ان يخرج حل وعلا المادة فيها من شأني اي وقت شأوهذا  
الاعتقاد هو الحق والقابلون به هم المؤمنون اهل السنة الناجون  
بفضل الله تعالى من جميع مهادد الاخرة انتهى وبالله تعالى التوفيق  
فقد بان اي انضج وظهر لك اربا الموقف القاري لهذه العقيدة التي  
عن معانيها واقتناص فوائدها تضمن لا اله الا الله للاقسام الثلاثة  
التي تجزى اي تفرض فرضا عينيا على المكلف وهي البالغ العاقل كما سلف  
معرفة ما في حق مولانا جل وعز وهي اي تلك الاقسام الثلاثة الاول  
منها ما يجب في حقه تعالى والثاني ما يستحق والله الذي يجوز وهو الحق  
لامرية فيه وتقع كلامه بالاستقراء يشهد بذلك وليس الخبر كالمعايير  
تبيهاات الاولات من كلامه انه يدخل في الاستفهام عشر واجبا



الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والسمع والبصر  
والكلام وكونه سميعا بصيرا متكلما ويدخل فيه التنزه عن الأغراض في  
الافعال والاحكام وانه لا يجب عليه شيء وفي التأثير بالقوة وفي الانتقال  
تسعة القدرة والارادة والعلم والحياة وكونه قادرا مريدا عالما للحيا والو  
حدانية ويدخل فيه حدوث العالم بامر الله وفي التأثير بالطبع الثاني ان  
تكون للصفحة الله في العبارة فتارة يعبر بوجوب تارة يعبر بوجوب  
قال العلامة القاسمي عيسى رضي الله عنه والسرفي ذلك ان الفقيهة  
اذا كانت واجبة عبر بوجوب تنبيهها على وجوبها وان صندها مستحيل  
وان كانت غير واجبة عبر بوجوب تنبيهها على عدم الوجوب الثالث قا  
بن اقتدار الراشدي رحمه الله اعلم ان كل ما صح اخذه من الصفات  
من الاستغناء يصح اخذه من الافتقار لحصول الثاني المذكور بينها  
اعني نقايص الصفات وبين الافتقار الى السمع والبصر والكلام  
لاستغناء الثاني بين اضدادها وبينه وكذا ما يوجب من الافتقار يصح  
اخذها ايضا من الاستغناء الى الوجدانية وحدوث العالم فانه لا يصح  
اخذها من الاستغناء لعدم حصول الثاني المذكور انتهى وهو حسن  
الرابع لا يقال ان الله تعالى تكمل بصفاته والمفتقد ان الصفات غير  
الذات لكانا نقول وان كنا نفتقد ذلك فلا يطلق عليها الغير وفي  
بقولنا الفتي عن كل ما سواه اي عن كل ما يطلق عليه سوي فيه  
غير والصفة ليست كذلك قوله المفتقر اليه كل ما عداه اغا غير بعدا

من تكرار اللفظ ليس لا انتهى واما قولنا معشر المؤمنين محمد رسول الله  
صلي الله عليه وسلم بعد الكلمة المذكورة فيدخل فيه اي في هذا القول  
الايمان اي التصديق القلبي الاقرار والسان بساير ابي باقي الانبياء مأخوذ  
من السور باليمن الذي هو البقية او من السور المحيط بالبلد بلاءهم وكلامها  
صحيح فيدخل بيضا عليه الصلاة والسلام على الثاني لا الاول وانهم من  
جودون مضمون من كل مني عنه اي حريم او كراهة تنبيه ان الاول اعلم  
ان عدد الانبياء عليهم الصلاة والسلام علي ما ورد في الحديث مائة الف  
واربعة وعشرون النبي وبعضهم يصح الحديث وبعضهم يضعفه قاله  
الشيخ المجور قال والصحيح انه لا يتقرر بعددهم لقوله تعالى منهم من  
قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك وانما يجب الايمان بجميعهم ومعنى  
الايمان بهم اي بوجودهم انتهى الثاني ان الارض لا تأكل اجساد الانبياء عليهم  
الصلاة والسلام في الحديث ان الله عز وجل حرم على الارض اجساد الانبياء  
قال ابن العربي حديث حسن وقال غيره صحيح بل هم احياء في قبورهم يصلون  
ويسمعون ويتحركون ويتقربون اليهم بساير عباداتهم التي كانوا عليها في  
الدينا تذكروا بها لا قضا التكليف نقله اللقاني واعلم ان عدد الرسل من  
الانبياء ثلثمائة وثلاثة عشر وقيل واربعة عشر وقيل وخمسة عشر اولهم  
ادم واخرهم محمد صلي الله عليه وسلم واولوا القزم من الرسل كما  
عند ابن عطية خمسة وهم نوح وابراهيم وموسى وعيسى عليهم الصلاة  
والسلام ومحمد صلي الله عليه وسلم ذكرهم الله تعالى على التخصيص في قوله



واذا اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وابراهيم وموسي وعيسي  
ابن مريم وفي قوله شرع لكم من الدين ما وصي به نوحا والذي اوحينا  
اليك وما وصينا به ابراهيم وموسي وعيسي ان اقيموا الدين الاية وعدم  
الزخشي عشرة فانظر في الكشاف والايان بسائر الملائكة اي التصديق  
بوجودهم وانهم عباد مكرمون لا يفسدون الله ما امرهم ويفعلون ما  
يؤمرون ولا يكلون ولا يشربون ولا يسوا بذكر ولا بانان وان كانوا  
خطاب الذكور وانهم بالغون من الكثرة ما لا يقوله الا الله تعالى وما يعلم  
جود ربك الا هو وقد ذكر الاله انه يحفظ لا بن عطية ان كل ادي بكل  
به من حين وقوعه نقطة في الرحم الي موته اربعماية ملك انهي تسميات  
الاول قال السعد رحمه الله وعندنا ظاهر الكتاب والسنة وهو قول اكثر  
الامة ان الملائكة اجسام لطيفة نورانية قادرة على التشكل باشكل  
مختلفة كاملة في العلم والقدرة على الافعال الشاقة شأنها الطاعات  
وسكنها السموات هم رسل الله الي انبيائه عليهم الصلاة والسلام وامثالهم  
علي وجبه يسمعون الليل والنهار لا يفترون لا يفسدون الله ما امرهم  
وفعلون ما يؤمرون والج اجسام لطيفة هواية تتشكل باشكل  
مختلفة ويظهر منها افعال العجيبه منهم المؤمن والكافر والمطيع والعاصي  
والشياطين اجسام نارية شأنها القاتل في الفساد والفوضى  
بتذكر اسباب المعاصي واللذات وانما منافع الطاعات وما اشبه ذلك  
علي ما قاله تعالى حكاية عن الشياطين وما كان في عليكم من سلطان الا

38  
ان دعوتكم فاستجبتم لي فلا تلوموني ولوموا انفسكم الاية الثاني اعلم  
ان الملائكة عقلا بلا شهوة واليهما ير شهوة بلا عقل والاشنان كهرما  
فاذا ترجحت شهوته علي عقله يكون ادي من اليها ير لقوله تعالى انهم  
الاكالا لغام بل هم اضل سبيلا واذا ترجح عقله علي شهوته يحسان يكون  
اعلا من الملائكة الثالث ابليس اسم عربي عند اكثر ولما منع من الصراف  
المعلية والعجمة وقيل اسم عربي مشتق من ابليس اذا ابليس وكان اسمه  
قبل عصيانه عزازيل اخرج بن ابي حاتم وغيره من طريق سعيد بن جبير  
عن ابن عباس قال كان ابن ابليس اسمه عزازيل وقيل الحارث اخرج بن  
جرير عن السدي قال كان اسم ابليس الحارث قال بفضهم هو معني عزازيل  
فالاول بالسريانية والثاني بالعبرية فلما عصي غير اسمه وصورته فقبل  
ابليس لانه ابليس اي يس من رحمة الله وكنيته ابو مرة وقيل غير ذلك  
وهو شخص روحاني خلق من نار السموم وهي نار الحارث شديد بالنهار  
وهو ابو الشياطين كما ان ادم عليه السلام هو ابو الانس فالعداوة بين  
التقلين فرج عداوة الابوين انهي والايان بسائر الكتب جمع كتاب معني  
مكتوب السماوية اي التصديق بوجودها وانها كلام الله الازلي القديم  
القيام بذاته المتزه عن الخلق والصورت وانه تعالى انزلها علي بعض رسله  
بالفاظ حادثة في الالواح او علي لسان الملائكة وان كل نص منته حق صدق  
وهي كما قال الزخشي وغيره مائة كتاب واربعة كتب انزل منها خمسين علي  
شين وثلاثين علي ادم بس وعشرة علي ادم وعشرة علي ابراهيم والسورة



علي موسى والنجيل علي عيسى والزبور علي داود والفرقان علي محمد صلي الله  
عليه وسلم وفي الحديث اذا باذر قال يا رسول الله كبر كتابا انزل الله تعالى  
فقال مائة كتاب واربعة كتب انزل الله علي نبيت خمسين صحيفة وعلي  
اضوح وهو ادريس ثلاثين صحيفة وعلي ابراهيم عشر صحيفه وعلي موسى  
قبل التوراة عشر صحيفه والتوراة والنجيل والزبور والفرقان انتهى  
ونسبها الي السما لانها الجهة التي تلقى بها من الملائكة او لسموها وارفعها  
تبيينه قال الفقيه ميارة ما تقدم من وجوب الاعان سائر الانبياء و  
لملائكة والكتب فيه اجمال وتفصيله ان من ثبتت تسميته وجب له  
به علي التبيين حتى ان من لم يصدق بعينه من ذلك فهو كافر ومن لم  
يعرف اسمه امانه اجمالا وقال النقي في الواجب الايمان تفصيلا جاعل  
من الكتب والانبيا والرسل والملائكة تفصيلا وجمالا جاعل من الكتب  
ذلك اجمالا انتهى وفي بعض النسخ واليوم الآخر وهو من نعمة البعث  
الي الاستقرار في احدى الدارين الجنة او النار وهو من وقت الخشوع  
ما لا يتناهي قاله انقاضي في تفسيره وسمي الاخر لانه لا يل بعده اوله  
اوله اخر الاوقات المجدودة وقيل لانه اخر ايام الدنيا اي التصديق  
به وما اشقل عليه من صراط وميزان وحوض وخود ذلك وانه سيظهر  
لجميع الامم لانه اي محمد انبياء عليه الصلاة والسلام جاء الانبياء  
من عند الله بقصد يفي جميع ذلك اي مصالح التصديق فلا يجمع  
مصدقاه وامر الله بقصد يفي ذلك تبيينه اعلم ان المقصود هنا

ما يجب في حق الرسل وما يستحيل وما يجوز من قولنا محمد رسول الله صلي  
الله عليه وسلم بشهادة قوله فيما تقدم رجع معاني هذه المقاييد كلها  
وانما قدم تلك الامور اهتماما بشانها ووجوب اعتقادها ويؤخذ منه  
اي من قولنا محمد رسول الله صلي الله عليه وسلم وجوب صدق الرسل والانبيا  
جميعهم عليهم الصلاة والسلام وكذا يؤخذ منه استحالة الكذب عليهم اي  
الرسل والانبيا كلهم ولا يصدقوا بان كذبوا المر يكونوا رسلا انما جمع  
امين لمولانا العالم بالحقيقت من العالم كلها جمل وعرفه علم الباطن كالظاهر  
من غير تفاوت فلو كان فيهم ادني حيالة لوجي الله تعالى او لغيره لعلم جل  
وعلا ذلك منهم فلم يؤمنهم علي شي من ذلك لكن كونهم ليسوا باسما باطل  
بدليل الحجة النازلة منه سبحانه منزلة قوله الصريح صدق عبيدي  
في كل ما يبلغ عني ويؤخذ منه ايضا وجوب استحالة فعل المنهيات اي  
الكبائر والصغائر كلها عدها وسرها اغا عبر باستحالة فعل المنهيات يشمل  
البرهان الامانة والتبليغ معالان ضد كل منهما فدل مرئي عنه فكان  
هذا الخصر فتأمل لانه اي الرسل عليهم الصلاة والسلام ارسلوا ليعلموا  
الخلق ما هو الصواب والحق عند الله تعالى باقوا لهم الصيغة الفصيحة  
علي حسب السنة امم واقامهم القويمة المستقيمة علي حسب ضو الله تعالى  
وسكوتهم الموافقة لاحكام الله تعالى سبحانه اسقطه في الشرح بنا علي دخوله  
في الفعل وفي الامر لم يعتبر ذلك تبيينه الغري ووجه الحجة في السكوت انهم  
ليه الصلاة والسلام لا يقررون احد علي باطل وقد حكى القاضي عياض الاجماع



علي ذلك واستدل به على عصمتهم من الصفات لان الاقرار على المحرم محرم وهم  
عليهم الصلاة والسلام معصومون من ذلك وسواء راه فاقره او يلفه فلم  
يغيره وهذا قول الجمهور وان كان في المسئلة من اذهب وانما الاقرار دليل  
الجواز مطلقا لان من خصائص الانبياء تغيير المنكر مطلقا جازما وغيرهم  
فانه اذا خشى علي نفسه سقط عنه انتهى والحاصل ان رسالتهم وضافتهم  
اليه تعالى في قول المؤمن محمد رسول الله تثبت صدقهم وعدم كذبهم  
وذلك تثبت امانتهم وامانتهم تثبت عدم تبسهم بمحرم او مكروه ومن جملة  
المحرم كتمانهم واذا استحال الكتمان تقيين التبليغ فحصل المطالب <sup>ل</sup>الثبات  
فانهم ذلك لا نصب فيلزم من ذلك ان لا يكون في جميعها اي ما ذكر من الاقوال  
والافعال والسكوت لبثت العصمة لهم عليهم الصلاة والسلام مخالفة لامر  
مولانا جل وعز الذي امر به جميع الملكيين وهو الذي اختارهم من بين  
امثالهم من البشر على جميع الخلق للرسالة وامرهم دون غيرهم من البشر على  
سر وحية الذي لا يطلع عليه الا اهل الصفة والاحتيا تنبيه في كلامه  
نصريح تفضيل الانبياء على الملائكة وفي المسئلة اقوال اربعة ما صرح  
به وهو تفضيل الانبياء على الملائكة وحجته قوله تعالى ان الله ادم <sup>اصطفي</sup>  
ونوحا الاية والملائكة من حملة العالمين ثابته تفضيل الملائكة على الانبياء  
وحجة هذا القول قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو الاية اذا التقوا  
يؤمنون بالشرق ثابتهما التفضيل وهو ان رسل البشر كروسي افضل من رسل  
الملائكة كجبريل ورسل الملائكة كاسرافيل افضل من رسل البشر كعامة البشر

وهم اولياهم غير الانبياء كما في بكر وعمر رضي الله عنهما وعامة البشر كما ولياهم  
غير الانبياء افضل من عامة الملائكة وهم غير الرسل منهم خمسة العرش وقيل  
التفصيل في ذلك بيت ملائكة السما منهم افضل من الانبياء وبيت ملائكة الارض  
فالانبياء افضل منهم بعد ان يتبين ان هذا الخلاف فيما عدا انبياء ومولانا محمد  
صلي الله عليه وسلم فانه افضل الخدقات العلوية والسفلية من بشر وحي  
وملائكة الدنيا والاخرة بالاجماف ويوجد منه اي من قولنا محمد رسول الله  
ايضا جواز الاعراض البشرية اي النسوبة الي البشر وتقدم بيانها عليهم اي  
الرسل صلوات الله وسلامه عليهم اذ اي لان ذلك اي المذكور وهو الاعراض البشرية  
لا يقدح في شي من رسالتهم وعلم منزلتهم عند الله تعالى الذي فضلهم على  
جميع الخلق بذلك المذكور مما يميز فيها باعتبار تعظيم اجزاهم من جهة ما  
يقابلها من طاعة الناصر وخوها وفيها ايضا اعظم دليل على صدقهم وامرهم  
مبعوثون من عند الله سبحانه وان تلك الخوارق التي ظهرت على ايديهم هي  
بفضل خلق الله تعالى لها تصديقهم اذ لو كانت لهم قوى على اختراعها  
لدفوعنا انفسهم ما هو ايسر منها من الامراض والجوع والحر والبرد وغير  
ذلك مما سلم منه كثير ممن لم يتصف بالشهوة وفيها ايضا رفق لضعف النفوس  
ليلا يقتدوا بهم الالهية بما يرون لهم الخوارق والخواص التي تحضهم اليه  
تعالى جعلنا الله تعالى من علم فعمل وعمل فخلص وخلص فدام على  
ذلك الي الممان وبما بفضل الله من كل هول وتخلص تنبيه زاد المصنف  
هنا في الشرح لجواز وقوع الاعراض البشرية بالرسل عليهم الصلاة والسلام



عادي الوجه من زيادة على ما سبق وهما الرق بضعفة المقول <sup>فئة</sup>  
الاقتان والمبالغة في الدلالة على صدقهم ولم يذكرهما فيما تقدم  
انتهى فقد اتضح لك ايها المكلف اي اتضاح تضمن كلمتي الشهادة  
اللتين هما لا اله الا الله محمد رسول الله مع قلعة حروفها تنبيه  
انما افرد الضمير في حروفها وفي لغتها وفي عالمين بهما مع تقدم الضمير  
بكلمتي الشهادة لتتزل الكلمتين منزلة الكلمة الواحدة من حيث تلازمها  
وارتباط احدهما بالآخرى وكونهما كالشيء الواحد فيعود عليه الضمير  
المفرد وقد ورد مثله في كلام العرب كقولهم اليمان ككلمة واليدان  
قطعت وقيل الضمير يعود على الشهادة انتهى جميع ما يجلي بقرض  
عينيا على المكلف معرفته من عقايد الايمان في حقه تعالى كما تقدم شرحه  
وبيانه وفي حق رسوله عليهم الصلاة والسلام كذلك ولعلمها باختصارها  
اي قلعة حروفها مع اشتغالها على ما ذكرناه من عقايد الايمان كلها  
جعلها الشرع الالهي ترجمة ودليلا على ما في القلب من الاسلام  
وهو الانقياد والاذعان لله تعالى وجميع اوامره ونواهيه ظاهرا  
وباطنا ويسمى ذلك ايمانا ايضا من حيث التصديق به فلا فرق  
بينهما الالفة ولم يقبل اي الشرع من احد من المكلفين الايمان  
ولم يقبل السلام كما قال قبل اشارة الى الترادف الا بهما خصوصية  
لها لا بغيرها من الالفة كسبحان الله والحمد لله قيل ويحتمل ان  
يكون المراد ولم يقبل من احد الايمان الا باللفظ بها بحيث لا يكتفى  
بالايمان القلبي دونها ويقبل في كلامه يحتمل البناء للفاعل والمفعول

والاول

والاول اولى ليوافق ما قبله فائدة تشمل على كتاب للمؤرخ  
الله تعالى تبركا به ونصه الحميد لله وحده وصلي الله على سيدنا  
محمد وعليه وصحبه وسلم تسليمنا من عبيد الله تعالى محمد بن يوسف  
السوسي لطف الله تعالى به الي احبينا وجيبينا في ذاته تعالى الفقيه  
الاستاذ سيدي محمد الراشدي ارشدنا الله تعالى واباه الي الممان  
الي ما فيه رضاه وختم لنا بالسفادة اجمعين والمفخرة بلا محنة يوما  
تلقاه بعد السلام عليكم والرحمة والبركة فقد وصلنا كتابكم وعرفنا  
ما تضمنه من خالص النود وحيل الاعتقاد في اكرم الله تعالى خير اجمعنا  
في كرامته مع زمرة السابقين وقد سالم عن وجه ترك التسمية في الضمير  
من قولنا في الفريدة ولعلمها فوجده انه عايد على مجموع كلمتي الشهادة  
يتاويل الكلمة من باب تسمية الشيء باسم جزية واغاثني فيها سفلانه  
في مقام تفصيل ما يدخل تحت كل واحدة من الكلمتين وانردتها بالتاويل  
المذكور للتيسر على ارتباط احدي الكلمتين بالآخر في ترجمة الايمان والله  
لا يحصل الا مجموعها ولا ينتفع بالايمان في احداها دون الآخرى فصارنا  
في شرطية حصول الايمان كالقلم الواحدة وبالمجتمعة فقد عبرنا في كل  
مقام عما يناسبه والله تعالى اعلم ولا تسالي يا حي من صلح دعايد والسلام  
عليكم ورحمة الله وبركاته وكتب عند محمده والسلام علي من يقف عليه وآله  
والبركة انتهى بلفظه تبشيرات الاول انما في بطلان المعينة للترجي ولم  
يجز لعدم ورود ذلك عن الشارع فالقطع به سوادب معه اذ للجزم



عالم بقر عليه دليل شرعي او عقلي تجاسر علي سر غيبه لانه لا يدري هل  
اراد الشارع هذه النكته التي ذكرها المصنف او غيرها فقط او هي وغيرها  
لانه عليه الصلاة والسلام قد خص بجوامع الكلم فتحت كل كلمة من كلماته  
من الفوائد ما لا يتحصر فيل ولا احتمال القيد الثاني قال في شرح المقاصد  
الجمهور علي ان الايمان والاسلام واحد وان معني انت عما جابه النبي صلى الله  
عليه وسلم صدقته ومعني اسلمت له سلمته ولا يظهر بينهما كبير فرق لرجوعهما  
الي معني الاعتراف والانقياد والاذعان والقبول وبالجمله لا يفيق بحسب الشرح  
مومن ليس بمسلم او مسلم مومن وهذا مراد القوم بترادف الاسمين والحداد  
المعني وعدم التفاير انتهى المراد منه الثالث قال النقا في الصواب ان  
الايمان مخلوق لانه اما التصديق بالجنان او مع الاقرار باللسان وكل  
منهما فعل العبد وهو مخلوق لله تعالى اتفاقا انتهى الرابع ان الناسي بلعنا  
حكم الكلمة المشرفة علي ضربين مومن وكافرا ما المومن بالاصاله فيجب عليه  
ان يذكرها مرة في العمر بنوي تلك المرة الوجوب وان نزل ذلك فهو عاص  
وايمانه صحيح والله تعالى اعلم ثم ينبغي له بعد اداء الوجوب ان يكثر من ذكرها  
كما اشار اليه في الاصل ويعبر عن معناها اولا يستفيع بذكرها دينا ولحزي  
واما الكافر فذكره لهذه الكلمة واجب شرطا في صحة ايمانه العقلي مع  
القدرة وان عجز عن ذكرها بعد حصول ايمانه القلبي لمفاجات الموت  
له ونحو ذلك سقط عند الوجوب وكان مومنا هو هو المشهور من  
مذاهب علماء اهل السنة قال السعد في شرح العقايد الامام منقذ

علي

علي ايمان من صدق بقلبه وقصد الاقرار باللسان ومنعه مانع من خرس  
ونحوه انتهى وقيل لا يصح الايمان بدونها مطلقا وان كان ولا فرق بين  
المختار والمجبور وقيل يصح الايمان بدونها مطلقا وان كان التارك لها اختيارا  
عاصيا كما في حق المومن بالاصاله اذا نطق بها ولم ينبو الوجوب وقد نقل عن  
القاضي ابي بكر انه قال من عرف الله تعالى وصدق رسوله فقد تم ايمانه وان  
امتنع من الاقرار مع الاختيار الا انه عاص بامتناعه من اظهار الاقرار كسائر  
اطاعات امام المانع فمقدور ولا يقضي وابد لا بقوله عليه الصلاة  
والسلام من مات وهو يعلم ان لا اله الا الله دخل الجنة فليس بشرط الا العلم  
انتهى قال الشيخ وشاهده الاقوال الثلاثة الخلاف في هذه الكلمة المشرفة  
هل هي شرط في الايمان او جزاي شرط منه او ليست بشرط فيه ولا جز منه  
والاول هو المختار انتهى الخامس قال ابن عرفة في النطق بالشهادتين بان  
يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله لا يكفي في الاصول  
في الاسلام غير ذلك انتهى وخالفه تلميذه الابي قايلا بوجوه من حديث  
صيانا سبانا انه لا يتقين النطق بالشهادتين ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا  
رسول الله بل يكفي كل ما يدل علي الايمان وقال ايضا لا يشترط في حق دخل  
الاسلام النطق بلفظ الشهادتين ولا التغير بالنفي والاثبات فلو قال الله  
واحد ومحمد رسول الله كفي انتهى السادس قال ابن ناجي قد اختلف  
العلماء هل الافضل المكلف عند التلفظ بلا اله الا الله للدلالة من  
لا النافية او القصر فمنهم من اختار ان لا يستشعر التلفظ بها في الاصل



عن كل موجود سواه تعالى ومنهم من اختار القصر لئلا يحترمه الشبهة قبل  
التلفظ بذكر الله تعالى وفرق الفخر بين ان تكون اول كلام فيقصر ولا يفهم  
انتهى السابع الشمس الثاني عن الامام النووي انه نقل في شرح المهدى  
عن القاضي ابي الطيب ان تقديم الشهادة لله بالوحدانية على الشهادة  
لله بالوحدانية على الشهادة لمحمد بالرسالة واجب ولو عكس ذلك لم يصح  
اسلامه ولم يتعقبه انتهى حاشية قبل تكلم المصنف في هذه العقيدة على  
الغايه اول بطريق اجمال في غاية الابهام ثم ثانيا بطريق اجمال مع بعض  
الوضوح ثم ثالثا بنسبها على عدد ها واسماها ثم رابعا مقرونة ببراهينها  
بها ثم خامسا مفعلا كيفية اندراجها تحت قول المومن لا اله الا الله محمد رسول  
الله انتهى فتأمله فعلى العاقل للمومن بالاصالة اي ينبغي له بعد ان يقولها  
المرّة الواجبة عليه كما سلف ان يكثر من ذكرها اي ايرادها على اللسان او على  
القلب او عليها مفاعيلها لا لغاظها على القافض الفزي والتي بعلى التي  
هي من الفاظ الوجود للتهييج والتخصيص على الاكثر من ذكرها وليست  
للوحد لان الاكثر مستحب فقط لا واجب وذلك لما ورد في فضلها وقد  
جاء في ذلك لحاديث كثيرة فمنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل  
ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له رواه مالك  
في الموطا زاد الترمذي في روايته له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير  
وقال صلى الله عليه وسلم اسعد الناس بشفا عتي يوم القيامة من قال  
لا اله الا الله خالصا من قلبه وقال صلى الله عليه وسلم من مات وهو

يعلم ان لا اله الا الله دخل الجنة وقال صلى الله عليه وسلم من دخل القبر بلا  
اله الا الله خلصه من النار وقال صلى الله عليه وسلم اتاني ات من ربي فليخبرني  
انه من مات وهو يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له فله الجنة فقال  
ابودرؤان زني وان سرق فقال وان زني وان سرق وقال صلى الله عليه وسلم  
ما قال احد لا اله الا الله مخلصا من قلبه الا فتحت له ابواب السما حتى تقضي  
الي العرش ما اجتبت الكباير وروى الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال السبع نصف الايمان والحمد لله غلا الميزان ولا اله الا الله ليس لها دون  
الله حجاب حتى تخلص اليه وروى هو وانساي انه صلى الله عليه وسلم قال افضل  
الذكر لا اله الا الله وافضلهم الدعاء الحمد لله وقال صلى الله عليه وسلم امرت ان  
اقتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماهم واموالهم  
البحقها وقال صلى الله عليه وسلم من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة  
وعنه اي هريوة رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم ان الله تبارك وتعالى  
عمود من نور بين يدي العرش فاذا قال العبد لا اله الا الله اهتز ذلك  
العمود فيقول الله تبارك وتعالى له اسكن فيقول كيف اسكن ولم تغفر لها  
فيقول قد عفون له فيمكن عند ذلك وقال صلى الله عليه وسلم لا اله الا  
الله مفتاح الجنة وعنه صلى الله عليه وسلم انه من لقن عند الموت  
لا اله الا الله دخل الجنة وعنه صلى الله عليه وسلم انه كان لقنوا موتاهم  
لا اله الا الله فانها تهم الذنوب هدم ما قالوا يا رسول الله فان قالها  
في حياتها قال هي اهدم واهدم وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لتدخلن







الاسباب فلا يفترض علي الاحكام بل هو لا بلعل لعلمه بمن صدرت منه  
جل المنفرد بالخلق والتدبير الملك الوهاب والفقر وهو تفضيد القلب  
من الدنيا حرصا واكثر القطعة بان حاجته ليست عند شي منها وسكوت  
اللسان عنها بالكلية مدحا و ذما والشكر وهو افراد القلب بالشئ اعلي  
الله سبحانه وروية النعم منه في طي النعم والفتوة وهو التجاني عن مطالبة  
الخلق بالاحسان اليه ولو احسن اليهم لعلمه بان احسانه واساتم اليه كل  
ذلك مخلوق لله والله خلقكم وما تعلمون فلم ير لنفسه احسانا حتي يطلب  
جزا ولم ير لهم اساة حتي يذمهم عليها اللهم الا ان يكون الشرع هو الذي  
امر بذهمهم او معاقبتهم فيفعل حينئذ ما امر به الشرع ليقوم بوظيفة التقيد  
فقط ومنها ما يرجع الي الكرامات التي هي خوارق العادات كوضع البركة في  
الطعام ونحوه حتي يكثر التقيد ويكفي السير وهذا شاهد لا وليا الله تقي  
كثيرا وتيسير دنياه ودراهمها وطيها او غير ذلك مما تدعو اليه الحاجة وقد  
كان بعض الشيوخ في اول امره حرار فتقدر عليه شغل الحرارة تغذر شرعا  
فكان اذا قضى وظيفة ذكره يرفع راسه فيجد في حرقه ما يشترى به قوت ذلك  
اليوم ومنها ان يكشف له عن حقيقة ما يريد استماله من الطعام فيعرف  
حرامه من حلاله من مشاهدة بما رقيحدها اما من باطنه او ظاهره او  
من غيره وكرامات هذا الباب كثيرة الا ان المؤمن الموفق لا ينبغي له قصد شي  
منها والادخل عليه الشر الحفي ومكرهه والعياذ بالله ههنا الاولي  
الذكر بالقلب نوعان احدهما التفكير في عظمة الله سبحانه والاخر ذكر الله

عند

عند امره ونهيه وذلك بالفرم المصم على الامتنان والاول افضل من  
الثاني والثاني افضل من الذكر الالهي فقط فما وقع بين العلم من  
الاختلاف في افضلية الذكر الالهي علي القلب يجب ان يحمل كما قال القائل  
علي ذكر القلب تيسرا وتزليلا بلا لسان ولا فم نوعان الاول ان من اذكار  
القلب لا يساويها ذكر اللسان فضلا عن ان يفصلها الثانية قال  
الفر من عبد السلام الذكر كله لا يكون النجاسة اسمية او فعلية فتقول  
الذاكر الله مقتصر عليه من البدع وافعال الجملد ونحوه البليغي انتهى  
وبالله تعالى التوفيق اي خلق الطلعة او خلق القدرة الداعية الي الطاعة  
وقدم الممول لا فادة الحصري لا توفيق الابانة والتوفيق لخص من لا فادة  
لانها خلق القدرة علي الفعل مطلقا لا رب اي لا مال ولا سيد لنا بخلق التوفيق  
المذكور غيره نساله اي يطلب منه سبحانه محض الفضل والكرم ان يجعلنا  
ضميرنا للفقير نفسه لا المنظم ومعه غيره وبذلك ينبغي التكرار بينه وبين  
ضميرنا وحسبنا من يحبنا لا من نخبه بهذا الجاب المؤلف رحمه الله تعالى لا  
سبل عن ذلك ومراده به قاله القوي عند الموت ناطقين بالاستناكمي  
التهادة مدعين لها مصدقين بها عالمين معناها لان مجرد ذكرها باللسان  
او بالقلب من غير معرفة معناها لا ينتجة له ولا ثمرة وصلى الله اي اللهم صلي  
علي سيدنا ومولانا محمد عدد ما ذكره الذاكرون وعمل عن ذكره الغافلون  
واغافل الي صيغة الخبر لا هنا الا في اقتضا وقوع المطلوب حتي لا ينافي  
وختم بالسما والصلاة والسلام علي النبي صلى الله عليه وسلم لتكون خاتمة



من جنس مبدية وهو الشا على الله والصلاة على اشرف خلقه صلى  
الله عليه وسلم لان في الدعاء شاعلي الله سبحانه وحمدا له بكمال القدرة  
والا لوهية واستغناء عن كل ما سواه وانتقار كل ما عداه اليه ولا شك  
ان ذلك مطلوب في الا ولخر كما هو مطلوب في الا واول وجدير لمقصد وقع  
بين ثناين علي الله تعالى وصلائين علي رسوله سيدنا ومولانا محمد صلى  
الله عليه وسلم ان يرفع عند الله مقداره تتمات المولي قال القرطبي  
اجابة الدعاء شرط في الداعي وهي ان يعلم انه لا يقدر علي تحصيل  
مطلوبه الا الله تعالى وان يدعو بنية صحيحة صلحة صادقة وحضور  
قلب وان يجنب اكل الحرام وان لا يميل من الدعاء فيترك ويقول دعوت ودعوت  
فلم يستجب لي وشرطي المدعوبه وهي ان يكون من الامور الجائزة فلا  
يدعوا بما فيه اثم ولا قطيعة رحم ولا اضعاء حقوق المسلمين وانظر باقيا  
الثانية ليست الاجابة عندهم الا ما في قوله صلى الله عليه وسلم ما من  
داع يدعو الا كان بين ثلاث اما ان يستجاب له واما ان يدخر له واما ان  
يكون عن ذنوبه الثالثة مذهب جمهور علما الكلام ان الكافر لا يستجاب  
له لقوله تعالى وما دعا الكافرين الا في ضلال وقيل يستجاب له وكلام  
الفقهاء في باب الاستقار يرشحه اي يقربه انتهى فائدة قال بن حذه  
اختلف العلماء فيمن قال اللهم صل علي سيدنا محمد عدد ما خلق الله وثلثه  
هل يحصل له من الاجر بعدد ما ذكر ام لا فذهب ابن عرفة الي انه يحصل  
له من الاجر اكثر مما يحصل علي الصلاة الواحدة ولا يحصل له الا بعدد

ما ذكره وذهب سعد الدين بن التماساني الي انه يحصل له الاجر بعدد  
لان فضل الله واسع وقدرته صلحة لا يمحى ها شي ذكره في تاليفه الذي  
الذي في فضل الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم انتهى ورضي الله تعالى  
عن اصحاب رسول الله كلهم اجمعين الرضاها هنا صفة فعل بمعنى الانعام  
ولا يصح هنا ان يكون الارادة مهمة اعلم ان افضل الامة المحمدية اصحاب  
محمد صلى الله عليه وسلم وافضل الصحابة ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي قال  
السعد علي هذا وجدنا السلف والخلف ثم الستة الباقيين من الفشرة ثم  
اهل بدر ثم اهل احد ثم اهل بيعة الرضوان وهم اهل حديبية رضي الله  
تعالى عنهم اجمعين وعن التابعين اي لاصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم باحسان اي بايمان الي يوم الدين اي الجزا ومنه قولهم كما تدن تزدان  
وسلام علي المرسلين والحمد لله رب العالمين خاتمة قال جمع من العلماء  
نفعنا الله تعالى بهم يستحب الترضي والترحم علي الصحابة والتابعين ومن  
بعدهم من العلم والعبادة وسائر الاخبار فيقال قال ابو بكر رضي الله عنه  
اورحم الله وتخصيص بعضهم الترضية بالصحابة والترحم فيهم خلق  
الصحيح الذي عليه الجمهور نعم الترضية في الصحابة اشهر منها في غيرهم  
ذكره اللقائي وبالله تعالى التوفيق بقول جامعة لنفسه ثم لمن شاله  
بعد من ابن جسد عبد ربه واسير ذنبه المسروق علي نفسه من سر  
كسبه موسي بن قاسم المفزعي المالكي عامله الله بلفظه وغفر له ولوالديه  
ابو المسلمين امين هذا الخبر ما اردناه من هذا الشرح الدقيق تحوّل



الله والمحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله  
سأله سبحانه ان يتفضل علينا بقبوله وان ينفع به جل وعلى كما نفع  
باصوله وان يجعله من الاعمال التي لا تنقطع بالموت ولا تقب صلحها  
حسرة الموت انه علي ما يشاقدبر وبالاجابة حدير وقد تحي بنا فيه  
الصواب بقدر الامكان وان اخطانا في شيء من ذلك فللخطا من شان  
الاسنان اللهم اجعلنا يا مولانا من اخلاق لوجهك الكريم العمل وقصر  
في امور شهواته ودنياه الامل وتزود للاخرة بلزوم التقوي وخالف  
الي الممات الشيطان والنفس والهوى اللهم اجعلنا يا مولانا بفضلنا من  
ذوي الالباب وارشدنا يا ارحم الراحمين في اقوالنا وافعالنا وظاهرنا  
وباطننا الي طريق الحق والصواب وتب علينا يا مولانا توبة صادقة  
لا معصية بعدها انك انت الرحيم الرحمن التواب وكب كننا من لدنك رحمة  
انك انت الكريم الوهاب وتوفنا يا مولانا تاييبين مومنين مسلمين واجعلنا  
دنيا واخروي في عبادك الصالحين بحاه سيعنا ومولانا محمد خاتم النبيين  
وامام المرسلين صلى الله وسلم عليه وعليه وصحبه اجمعين واخرو دعونا  
ان الحمد لله رب العالمين قال المؤلف حفظه الله ونفعنا به وكان الفري  
من بيضا معه نسخة يوم السبت اخري يوم من شهر الله شعبان  
بالزاوية القادرية من مدينة بيت المقدس ادامها الله للاسلام  
سنة مائة والاف من الهجرة النبوية علي صلحها افضل الصلوة وازكي  
السلام وصلي الله علي سيدنا ومولانا محمد وعليه واصحابه وازواجه

وذياته الطيبين الطاهرين طلاة وسلاما مباركا ينهما الي يوم الدين  
وسلام علي جميع الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين لا رب  
غيره ولا خيرا اخيره انتهى وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة  
من نسخة نقلت من نسخة المؤلف او ابل ربيع الثاني سنة الف ومائة  
واربع وعشرين ختمه خير امين علي يد الفقير الحقير حبيب بن السيد

محمد بن الشيخ طه العسلي رحمه الله  
نقالي وصلي الله علي سيدنا محمد وعليه  
وصحبه وسلم تسليما كثيرا